مونديال

بقلم : تريز الريان

لماذا لا يتفرغ العالم ، ونتفرغ نحن ، ولمدة شهر كامل للمونديال فقط .. للرياضة فقط .. لكرة القدم فقط . شهر واحد للراحة التامة والمتعة ، بدون اي هموم او منغصات ، لماذا لا نتفق ؟ ونتخذ قرارا بمنع الحديث في اي شيء في هذا الشهر ، الحديث فقط عن الرياضة ، ومتابعة المباريات وتحليلها والبحث عن كل ما هو جميل فيها ، والتفرغ لتشجيع الفرق التي نحب .

لشهر واحد فقط : ننسى الامنا وخيبتنا ، لشهر واحد ننسى ديوننا لشهر واحد فقط لا نقرا في صحفنا الا اخبار الرياضة ونرتاح من بعض كتاب الاعمدة ، الذي عندما يفلسون يبداون بشتم الاحزاب على اعتبار انها ضلع قاصر . ناخذ اجازة من تصريحات السادة الوزراء ومفاجاتهم ، وخاصة ان معظمها يتعلق بلقمة العيش . ما معنى الحديث عن الاستغناء عن خدمات ٢٪ من الموظفين ، والذي لم يقل لنا معالي الوزير ما الذي يعنيه هذا الرقم البسيط ٢٪ فقط اذا تم تطبيقه ، وكم يشمل ، وكم سيلحق اضرارا بالموظفين والموظفات .

شهر واحد فقط نريد ان نرتاح من التفكير بقانون المطبوعات الجديد ، ونطلب هنا العذر من العبقري مقدم برنامج صباح جديد ، لاننا فعلا نهتم بهذا القانون ، وسنهتم جيدا بمناقشات السادة النواب لهذا القانون ، وسنراقب بمنتهى الدقة والانتباه الايادي التي سترتفع لتمرير هذا القانون الجائر .

شهر واحد لا تبث به نشرات الاخبار الا شؤون الرياضة والمونديال ، ونرتاح به من كل الارقام الـ ٩٪ ، وال ١٣٪ وال ٢٪ .. الخ .

شهر واحد نستمع به الى اغنية عمر العبدالات (يا سعد) المسجلة على خلفية المونديال الماضي ، وما شابهها من الاغاني خاصة بالرياضة ، لنرتاح قليلا من التفاهة .

وماذا نريد ايضا ؟

ما نريده شيء قليل وبسيط ، انه شهر راحة ، وسترون كم سيكون هذا مفيدا ، صلحة الوفيات ستتقلص كثيرا ، وستتوقف امراض القلب والاعصاب ، انها السعادة نحن لا نطالب بوقف الحياة ، نحن نطالب بتجديدها ، وببعض راحة ، وبعض مراجعة ونقاء ، وكل مونديال وانتم بخير .

مش بيذكرني الا لما براعي السلام في الشرق الاوسط ..

● عن الزميلة البعث (السورية)

التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي ٣/٣

■ د . هشام غصيب

في اطار الفعاليات الثقافية والفكرية التي ينظمها الصالون الثقافي في نادي شباب الفحيص القى الدكتور هشام غصيب محاضرة تحت عنوان التفكير العلمي والتغيير الاجتماعي وذلك في ١٩٩٧/٤/٣ .. فيما يلي استكمال الحلقة الثالثة من المحاضرة

(٦) ان الدور الضروري للتفكير العلمي في التغيير الاجتماعي يتجلى اكثر ما يتجلى في علاقته بالتنمية والتحديث . ونعني بعملية التحديث التجديد المتواصل للقاعدة الانتاجية وبناها وعلائقها بما يرفع كفاءتها واداءها وفاعليتها . والسعي الى التحديث بهذا المعنى هو سمة جوهرية من سمات الحقبة الراسمالية الحديثة . فالمراكز الراسمالية الكبرى تسعى الى التحديث لتعزيز مواقعها في السوق العالمية والمحافظة عليها وتوسيعها . اما الاطراف فهي تسعى الى ذلك ، ولو شكليا ، من اجل احتلال مواقع ، مهما كانت متواضعة ، في السوق العالمية والحد مما تعانيه من تهميش مريع . لذلك كان السعي الى التحديث عاما وشاملا ومحموما . ولذلك ايضا راجت على الصعيد العالمي كثير من نظريات التحديث وخطط التحديث ، وطبق عدد منها في البلدان الطرفية . وجاءت جل هذه النظريات والخطط متمحورا حول الراسمال وسبل تعزيز مكانته وهيبته وتوسيع قاعدة استثماره ونفوذه وازالة العوائق امام هيمنته المطلقة وتدفقه . اي جاءت على صورة وصفات راسمالية هدفها « تزييت » مفاصل هذه الالة الطبيعية المعقدة التي نسميها المجتمع البشري . وتجاهلت حقيقة ان المجتمع البشري ليس سوى شبكة من العلائق الموروثة بين الفعاليات الانتاجية البشرية ، اي الافراد ، مهما كانت هذه العلائق مفارقة . وجاءت نتيجة تطبيق بعض هذه النظريات والخطط كارثية ومدمرة في كثير من الاحيان . ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو اغفالها الوعي الاجتماعي والفاعلية البشرية الواعية والهادفة . فالتحديث يظل شكليا وسطحيا ما لم يتضمن تحديث الوعي الاجتماعي ، واعني بتحديث الوعي الاجتماعي اعادة تركيبه على اساس القيم العلمية والمسلمة علاقات التفكير العلمي ، فالوعي الاجتماعي المحدث هو الوعي الذي عانى الثورة الثقافية العلمية في بنيته الداخلية وزلزلت اركانه العقلانية العلمية وتخلخلت مساماته الداخلية . واذا استعرضنا التجارب التنموية التحديثية الكبرى في الحقبة الحديثة ، نرى ان تحديث الوعي الاجتماعي كان في مقدمة مهمات التنمية . ولدينا مثال ساطع على ذلك في مفكري البرجوازية الثورية في اوروبا الغربية في مطلع الحقبة الحديثة . اذ اخذ اولئك العلماء والفلاسفة على عاتقهم تحديث الوعي الاجتماعي الاوروبي منذ القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر . لقد وضعوا نصب اعينهم زرع التفكير العلمي في عقول النخب اولا ، ثم في عقول الجماهير الشعبية نفسها . فها هو ذا جيوردانو برونو يجوب اقطار اوروبا في النصف الثاني من القرن السادس عشر مبشرا بالمادية الذرية ولانهائية الكون المادي وقدرات الانسان المتصاعدة ، رافضا التنكر لهذه الافكار الثورية تحت تهديد السجن والتعذيب والحرق . وها هو ذا غاليليو ، ابو الفيزياء الحديثة ، يابى ان تظل افكاره العلمية الثورية حبيسة الصومعة والمختبر ، فيعمل على التعبير عنها بلغة الشارع الايطالي بلغة مفهومة كي يغزو هذا الشارع من اجل تحريره من تزوير المؤسسات اللاهوتية . وها هو ذا فولتير ينقل منجزات نيوتن العلمية الثورية الى الشارع الفرنسي من اجل تهيئته للثورة الفرنسية القادمة . ولا ننسى في هذا المضمار ديدرو المادي الذي وضع موسوعته الشهيرة المكونة من سبعة عشر مجلدا ضخما على مدار عشرين عاما تجسيدا لعقيدة التنوير المادية الجديدة وتعبيرا شاملا عنها من اجل رفع الوعي الاجتماعي الفرنسي الى مستوى التحدي القائم . وما كان في مقدور اوروبا الغربية ان تنجح في تخطي بدائية اقطاع العصور الوسطى وتحقيق قفزتها التنموية الهائلة لولا تحديث الوعي الاجتماعي ، تلك المهمة التي لم تنجز حتى الان من يسعى الى تحقيقها في الوطن العربي الحديث سوى حفنة ضئيلة من رواد النهضة .

(٧) ان التفكير العلمي نقدي في جوهره ، لكن دور النقد في العلم الطبيعي ليس مماثلا تماما لدوره في العلم الاجتماعي . فالعلم الطبيعي ينتج معرفة بصدد موضوعه بالنقد الذاتي المتواصل ، بل انه يستنطق موضوعه بالنقد الذاتي ، يستنطقه ذاته . فهو يخضع باستمرار الافكار التي ينتجها واي افكار اخرى بصدد موضوعه لحمض النقد والاختبار . فهو يحلل هذه الافكار ويعيد تركيبها ويختبرها نظريا وعمليا ، ومن ثم يبين مدى انسجامها معا ومدى مطابقتها لواقع الطبيعة . لكنه يقبل الطبيعة على علاتها ويجابهها بصفتها معطى حسيا معينا . اما علم الاجتماع فيذهب ابعد من ذلك . ذلك انه يشكل جزءا من موضوعه . كما ان موضوعه ليس معطى ، وانما هو خلق بشري تاريخي مضمخ بالقيم والمعايير البشرية فدراسته اذا هي دراسة الانسان لذاته . وعليه ، فان الحقيقة في مجاليه ليس مجرد موضوع معطى للمعرفة ، وانما هي هدف يسعى المرء الى تحقيقه وتجسيده واقعا . من ثم ، فان علم الاجتماع لا ينتج معرفة بصدد موضوعه الا في سياق تغيير هذا الموضوع . او قل انه لا ينتج معرفة بصدد موضوعه بالنقد الذاتي ، اي نقد ما ينتجه من افكار بصدد موضوعه ، فقط ، وانما ايضا بنقد موضوعه نفسه في سياق تغييره ، اي ببيان عنصر الزيف والاستتار والاغتراب والكبت في موضوعه . وعليه ، فان علم الاجتماع الجدير بهذا الاسم ليس مجرد اداة موضوعية حيادية تسخرها الطبقات التاريخية في صراعاتها ، وانما هو تجسيد مباشر لوعي الطبقة المطلقة الثورية في المجتمع البشري ، الطبقة العاملة . انه تجسيد مباشر للصراع الطبقي ، للوعي الثوري في المجتمع ، لارادة التغيير الثوري الاجتماعي . فليست الفلسفة وحدها تجسيدا للصراع الطبقي على الصعيد النظري ، كما ذهب الفيلسوف الفرنسي الراحل لوي التوسير ، وانما يشاركها في ذلك ايضا علم الاجتماع ، المادية التاريخية نفسها . وهو المؤهل لانتاج المعرفة بصدد موضوعه بالضبط لانه ينقد موضوع في سياق تغييره ثوريا ، لانه يرفض تكريس الكائن وتابيده وتجنيده ، لانه يرفض الاعتراف بديمومة الاغتراب والزيف والاستبداد والاستغلال ويسعى الى تحقيق الحق والخير والجمال في حياة الانسان . في هذه الفكرة بالذات يصل التحام التفكير العلمي بالتغيير الاجتماعي اوجه ، تصل عملية التنوير اوجها الفعلي . وبهذه الفكرة الماركسية العظيمة اصل الى ختام محاضرتي .

الديمقراطية تطالب عرفات بوقف المفاوضات وعدم المراهنة على المبادرة الاميركية

الاهالي - / التقى وفد من قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الاسبوع الماضي ، عرفات في اطار المشاورات التي يجريها الاخير مع القوى الفلسطينية . واكد الوفد على عدد من القضايا التي تهم الراي العام الفلسطيني ، حيث طالب بوقف المفاوضات مع حكومة اسرائيل ووقف الرهان على المبادرة الاميركية والبدء بحوار وطني جاد ومسؤول بهدف الوصول الى موقف وطني موحد في مواجهة استحقاق اشراف المرحلة الانتقالية على نهايتها ، باعلان بسط سيادة دولة فلسطين على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ واتخاذ الترتيبات الوطنية الضرورية لاحتواء ردود الفعل الاسرائيلية والتصدي لها بقوى موحدة .

وناقش الوفد كذلك مع عرفات التشكيل الوزاري القادم واكد ان الجبهة لا تعتزم المشاركة في هذا التشكيل لاختلافها مع السلطة حول الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة اسرائيل . وطالب في الوقت نفسه بمحاسبة المسؤولين عن الفساد المالي والاداري ، وبالفصل بين السلطات ، واحترام سيادة القانون ، ووضع الاجهزة بشكل خاص تحت اشراف ورقابة القانون حتى تتوقف الانتهاكات للحريات العامة والاساسية وحقوق المواطن .

كما طالب باعادة النظر بالسياسة والمنهج في كل ما يخص القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وباهمية اعادة النظر بالاولويات في التصرف بالاموال العامة والموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني لترسو الاولويات على قاعدة تطوير البنى التحتية ودعم صمود المواطن وتمكينه من مجابهة النشاطات الاستيطانية وتم الاتفاق على متابعة اللقاء والحوار على اعلى المستويات لاستكشاف افاق اللقاء على اعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتمكينها من اداء دورها باستقلالية تامة عن مؤسسات السلطة . وضم الوفد اعضاء المكتب السياسي قيس عبد الكريم (ابو ليلى) وتيسير خالد وصالح زيدان .

ردود الفعل تتزايد ضد مشروع قانون المطبوعات

الاهالي

لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

الثلاثاء ١٩٩٨/٦/٣٠ العدد (٣٣٦) . الثمن (١٥٠) فلسا

مجلي : القانون يستكمل احتكار الحكومة للاعلام

العدوان : القانون ردة سياسية كبرى

الاسمر : القانون قتل لشهود العيان

ابو الرب : التضييق على الصحافة سلوك قديم

النجداوي : المطلوب محكمة دستورية عليا

الجولاني : السبب الاخلاقي ذريعة للحرب ضد الصحف

المستقبل : يقطع الطريق الى حوار وطني منتج

في تقرير البنك الدولي عن الشرق الاوسط

تجاهل الاكلاف الاجتماعية لوصفاته

حشد يعقد اجتماعا قياديا موسعا لبحث المؤتمر الوطني الاردني

المقاولون الاجانب يبتلعون حصة المقاول الاردني

عمال الشركة الاسبانية يطالبون بحقوقهم

رأي الاهالي

لنذلل الصعوبات امام المؤتمر الوطني

ندرك الصعوبات البالغة التي تعترض الطريق الى المؤتمر الوطني الاردني .. فلقد عانينا طيلة اكثر من عامين للوصول الى المرحلة الحالية للتحضير لانعقاد المؤتمر .. وذلك منذ طرحنا الفكرة عقب معركة الخبز والاعلاف في صيف ١٩٩٦ .

كانت الصعوبات السابقة مختلفة كما ونوعا عن الصعوبات الجارية وتلك المتوقعة لاحقا . في السابق كانت الصعوبات تنبع من اسئلة مثل : هل المؤتمر شكل مناسب ام غير مناسب !! هل هو ممكن ام مستحيل ؟! هل هو اداة فعلية ام مفتعلة ؟! هل هو تطوير للعمل الوطني المشترك والموحد ام هدم للاشكال القائمة للعمل المشترك ؟! هل ستسكت عنه الحكومة ام ستقاومه بشراسة ؟! .. وكيف سيكون الاشتراك الشعبي به .. مناسبا ام غير مناسب !!

بعد ان انجزنا - معا في الحركة الوطنية الاردنية من احزاب المعارضة وقوى الاصلاح الوطني - جميع الخطوات التمهيدية .. وبعد ان تشكلت اللجنة التحضيرية فالتنفيذية للمؤتمر والية العمل ، والشروع الفعلي باعمال المؤتمر .. بعد ان اتفقنا على انه ليس هنالك طريق اخر غير اتحاد القوى الشعبية على برنامج سياسي معارض وتفعيل هذه المعارضة الواسعة التي تعبر عن نفسها باشكال عديدة ... بعد هذا كله نبدا بمواجهة صعوبات جديدة .. صعوبات ذات صلة بالمرحلة نفسها .. وهذه ندركها جميعا .. وواجب الجميع .. واجب كل من يقدر انه ليس هنالك طريق اخر افضل ، ان يساهم في تذليل الصعوبات .. واحدة واحدة .. وذلك من اجل التقدم نحو اردن عربي حر ديمقراطي قوي .

في تقرير للمكتب العمالي لحشد (الكتلة)

على نشطاء الطبقة العاملة تحمل مسؤولياتهم حيال مطالبها الملحة

حواتمة : حق العودة حق مقدس لكل ابناء ومناضلي شعبنا

خير الكلام

● يكتبها ابو جابر

اين انت !!

اين انت .. ايها الصاحب .. تمد لي يد المساعدة .. تنقذني مما انا فيه .. تنتشلني من عذابي الذي لم اختره .. ولا استطيع التخلص منه .. ولا دفعه حتى بالصدقة .

اين انت .. تسندني وانا المائل القامة من كثرة الاعداء والخصوم يدفعون بي حيث يدرون وحيث لا يدرون . يطاون الدامي ببساطيرهم ، يعرقلون الخطوة ويشددون الضرب على الركب .. اين انت لتنقذني من قهقهاتهم وابتسامات التشفي .. وتوقع التراجع .

اين انت .. ايها الصاحب .. تصد عني بروحك الصافية حقد الصغار .. ونفث الكراهية .. وشرر الحروب السرية والعلنية .. والمناوشات .

اين انت .. تستثير بي ما تبقى من عزيمة .. وتستنهض ما تبقى من ارادة ، وتلملم ما تبقى من اشلاء الايمان !!

فهذا .. ايها الصاحب عصر التهويد .. والتغريب ، عصر الانسحاق تحت سنابك الرغبات والاهواء .. والعجز والذاتيات .. عصر تجميع خلاصات الشر ورمي النتائج في الوجه ..

اين انت .. وانت لم يطلك تعب او كلل .. او اختراق !! اين انت بنورك الدائم حتى تضيء لنا .. وبارادتك تلتف حولنا سورا يحمينا .. وتمد يدك لنقف .. وتبتسم حتى يضيء العالم .

اين انت .. ايها الصاحب !!

باشراف مندوب اللجنة التنفيذية

حشد يعقد اجتماعا قياديا موسعا لبحث المؤتمر الوطني الاردني

الاهالي ـ تنفيذا لقرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الاردني بان تقوم الاحزاب المشاركة في المؤتمر بعقد اجتماعات قيادية موسعة ، لمناقشة الخطوط العريضة للبرنامج واليات انعقاد المؤتمر نظم حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) اجتماعا موسعا يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/٦/٩٨ للجان الفروع والمناطق بحضور ٦٤ رفيقا ورفيقة ، من اصل ٧٨ كان مدعوا للحضور . وبمشاركة الاستاذ المناضل رزق البطاينة عضو اللجنة التنفيذية المؤقتة والامين الاول للحزب سالم النحاس واعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وقد تمثل في الاجتماع المحافظات والالوية والمدن والمخيمات من السلط ، الفحيص ، حوض البقعة ، الغور الشمالي والاوسط والجنوبي وجرش وعجلون واربد ومخيم اربد والحصن ومادبا وجبل بني حميده وذيبان وماعين والكرك والطفيلة والعقبة والمفرق ، والرمثا ، والزرقاء والرصيفة وياجوز ومخيم العودة واسكان طلال وامينة رند في الزرقاء وياجوز وعمان تمثلت من الحسين ، والنزهة والمحطة والهاشمي الشمالي وصويلح ووادي السير ، والنصر والتاج والنظيف ونزال والوحدات والجويدة والطيبة ، اضافة الى امناء دوائر المنظمات الديمقراطية (العمال ، الشباب ، المرأة ، المعلمين ، المهنيين) وجريدة الاهالي .ومن اجل ابراز القضايا الجوهرية التي تستحق النقاش والحوار حولها فقد قدم المكتب السياسي للحزب ورقة عمل ومن ضمنها قرارات اللجنة التحضيرية التي اقرت بتاريخ ١٣/٦/٩٨ والمتعلقة باليات انعقاد المؤتمر ودور الاحزاب السياسي والوطني والجماهيري بالعمل المشترك مع اللجنةالتحضيرية والتنفيذية لانجاح عقد المؤتمر في جميع محطاته وفرعياته ، خصوصا ان الحزب سيزج بكامل طاقاته من اجل نجاح هذا الهدف النبيل والمتمثل في وحدة وائتلاف كافة اطياف المعارضة الوطنية الاردنية في مركز وطني موحد ، يتولى قيادة وتوجيه العمل الوطني السياسي والجماهيري في مختلف الميادين ، وبما يؤسس لعمل مؤسساتي وشعبي ، من اجل خلق موازين قوى جديدة في المجتمع من حيث الانخراط والفعل والتاثير ، للقوى الشعبية في تنفيذ البرنامج للاصلاح والانقاذ الوطني.



● رزق البطاينه ● سالم النحاس

واكدت المداخلات على اهمية بل ضرورة ان تنظر اللجنة التنفيذية الى عقد المؤتمر ليس كهدف بحد ذاته ، بل كاداة ووسيلة للتعبئة الجماهيرية وبالتالي مشاركة القطاعات الشعبية وخصوصا الكادحة والفقيرة وممثلي مؤسسات المجتمع في التحضيرات الجارية وان تتعامل بمرونة واسعة في تشكيل اللجان التحضيرية الفرعية بحيث يشارك فيها اضافة الى الاحزاب والنقابات ، والشخصيات ، الهيئات الادارية لمؤسسات المجتمع المدني ، حتى تكون واسعة واكدت المداخلات على ضرورة وضع الاليات الملائمة والمدققة من اجل تنفيذ البرنامج للاصلاح والانقاذ ، ونشره على اوسع نطاق وعقد الندوات وورشات العمل واللقاءات لهذا الغرض.

ان الشعار السياسي المركزي للمؤتمر هو تعبير عن الاهداف التي يناضل من خلالها الشعب الاردني باغلبيته الواسعة من اجل تحقيق ذلك ، ولهذا راى عدد من المداخلات ان يتضمن الشعار عبارة « ديمقراطي » بمعنى ان المؤتمر الوطني الاردني سيناضل من اجل اردن عربي حر ديمقراطي وقوي . وبشكل عام كان اجتماعا ناجحا ، واستمر ساعتين ونصف ، وساد اجواءه درجة عالية من المسؤولية الحزبية والوطنية وتعميق وتعزيزالائتلاف والتحالف بين كافة اطياف العمل الحزبي والسياسي للقوى المعارضة الاردنية هذا وقد طالب الاجتماع بضرورة الاسراع باصدار البرنامج السياسي حتى يتم التعاطي معه في اوساط الجماهير.

مذكرة الى لجنة الحريات العامة في مجلس النواب

عمال الشركة الاسبانية يطالبون بحقوقهم

الاهالي ـ خاص ـ وقع اكثر من عشرين عاملا لدى شركة انتركناليس الاسبانية العاملة في مشروع مستشفى الملك عبدالله مذكرة الى لجنة الحريات في مجلس النواب اكدوا فيها على ان ادارة الشركة تقوم بممارسات تخرق قانون العمل الاردني وتعتبر تعديا على حقوقنا المكتسبة في سبيل تامين لقمة العيش لاسرنا . ولم تكتف ادارة الشركة بتلك الممارسات فقد فوجئنا بقرارها التعسفي والمجحف بتوقيفنا عن العمل وانهاء خدماتنا متذرعة بذرائع وحجج واهية ودون انذار مسبق . الامر الذي يترتب عليه ابقاء اسرنا بلا مصدر دخل والحاقنا بالعاطلين عن العمل ، علما بان هذه ليست بالمرة الاولى والاخيرة التي تاخذ هذا الاجراء بحق العاملين .

اننا اذ نضع هذه القضية بين ايديكم لنأمل مساعدتكم في حصولنا على كافة حقوقنا التي يكفلها القانون مع العلم بان هناك ممارسات قد تكررت خلال هذا العام مع مجموعات كبيرة من العاملين ، ومن هذه الممارسات :

١ ـ عدم احتساب الكثير من الاجازات المرضية والتشكيك بصحتها .

٢ ـ عدم السماح للعاملين بالمغادرة لاي ظرف كان مهما كانت طارئية هذا الظرف .

٣ ـ عدم احتساب بعض ساعات العمل الاضافية والاكراميات الموقعة من قبل المهندس المباشر والمراقب .

٤ ـ التهديد المسبق والمستمر بطرد العاملين ورميهم في الشارع دون اي حقوق وبدون سبب يذكر .

٥ ـ الطلب من المسؤولين المباشرين باختلاق الانذارات وذلك لانهاء خدمات العاملين دون اي حقوق .

في تقرير للمكتب العمالي لحشد

على نشطاء الطبقة العاملة تحمل مسؤولياتهم حيال مطالبها الملحة

الاهالي ـ خاص ـ اصدرت الامانة العامة للمكتب العمالي (الكتلة) في حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) تقريرها العام في الاجتماع الموسع الذي انعقد في اواسط هذا الشهر . وقد شرح التقرير باسهاب الظروف السياسية التي تمر بها البلاد وتوسع في شرح اوضاع الطبقة العاملة الاردنية ، والفئات الكادحة العريضة من ابناء الشعب في ظل السياسات الحكومية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي التي تؤدي بالبلاد الى حالة من التمايز الطبقي الفاضح بين غني وفقير معدم .واكد التقرير ان هذه الاوضاع تلقي على عاتق الطبقة العاملة مهمات جسيمة وان (الكتلة) من حيث دورها البارز في اطار الطبقة العاملة وكجزء طليعي فيها تتحمل مسؤولية كبيرة في التصدي لهذه الاوضاع ، خصوصا وان الطبقة العاملة نفسها هي الاكثر تعرضا للنتائج السلبية لهذه السياسات التي تزيد من البطالة بصورة مفجعة وبارقام قياسية وتزداد مظاهر الفقر والجوع والمرض وذلك في ضوء ثبات الاجور وتدنيها وارتفاع الاسعار وعدم خلق فرص عمل جديدة .ثم تعرض التقرير الى الانتخابات العمالية لعام ٩٨/٩٧ واكد ان الموقع النضالي الذي تحتله (الكتلة) في قلب الطبقة العاملة بحركتها النقابية والدور الريادي الذي لعبته على مدار العملية الانتخابية في بعض المواقع سواء من حيث التحضير او من حيث المشاركة قد تجلى بوضوح في هذه الدورة . رغم الانتخابات التي قد حققت بخصوصية واضحة عن باقي الدورات الانتخابية السابقة اذ انها جرت ولاول مرة في ظل مرحلة تسود فيها التعقيدات وفي اجواء بعيدة عن الحريات النقابية وبتدخل سافر في ادارة الانتخابات والتحضير لها من قبل القيادة المتنفذة في الاتحاد العام ومن خلال النظام الموحد وشروطه المجحفة والظالمة من اجل المزيد من ترتيب البيت الداخلي للقيادات النقابية العمالية . اذ شكلت حائلا امام ممثلي العمال الحقيقيين للتقدم للترشيح وتمثيل العمال تمثيلا حقيقيا مما خلق ولا شك جوا من الاستياء العام لدى الفعاليات العمالية الوطنية وصفوف العمال . لقد اغلق الصراع في الانتخابات على الفريق الموالي لقيادة الاتحاد واستبعاد ممثلي العمال الحقيقيين من هذا الصراع وكانت نتائجها مزيدا من الهيمنة . ورغم ذلك وفي ظل هذه الاجواء والمعيقات فقد استطاعت الكتلة خوض الانتخابات في عدد من النقابات وحققت فيها انجازات واضحة وايجابية . وقد مثل اعضاء الكتلة نموذجا للعمال المدافعين عن قضايا العمال وحقوقهم ، وهذا يدلل على انه ايضا وجدت فرصة لاجراء انتخابات بالحد الادنى من عدم التدخل فاننا نحظى بثقة العمال بينما تم استبعادنا رغم وجودنا في العديد من النقابات وذلك باللجوء الى شروط النظام الموحد المجحفة والظالمة الذي استحدثته من قبل قيادة الاتحاد وعدم تمكين زملائنا من تصويب اوضاعهم حسب النظام الموحد (ان يكون المرشح حاصلا على دورة عمالية) ولاسباب ايضا خارجة عن ارادتهم فقد تم استبعادنا من الترشيح في هذه النقابات اضافة الى المؤامرات التي حيكت ابان التحضير للانتخاب . وكانت النتيجة هيمنة اتجاه الفريق للاتحاد العام للنقابات على الجسم الاساسي في الحركة العمالية دون معيقات ومررت العديد من الهيئات الادارية (بالتزكية) .واوضح التقرير انه على الرغم من كل العقبات فقد تم تحسين مواقعنا في اطار الحركة العمالية بعامة فقد اصبح لدينا الان ممثلين اثنين في المجلس المركزي للاتحاد العام ، ان هذا التمثيل ضروري من اجل مواكبة الاتحاد العام والاطلاع على ما يجري .لقد جاءت الدورة العمالية (٩٨/٩٧) في ظل ظروف التوتر السياسي العام بالبلاد الذي شكل في جزء رئيسي منه للمظالم التي تتعرض لها الطبقة العاملة ، وغياب الحريات النقابية والديمقراطية والتردي العام للاوضاع المعيشية والاقتصادية . الا ان هذه المحاور لم تتصدر النشاطات الانتخابية وبرامج المرشحين في المواقع التي امكن اجراء انتخابات فيها . لقد تم الاستعاضة عنها باثارة الظهور للعمال وقضاياهم وخلق تنافس تمايزي حاد في اطار القيادة المهيمنة على الاتحاد العام ، حول المكاسب الذاتية والنقابية . الا ان هذا الصراع لم تكن تراهن عليه لاضعاف قبضة الفريق ، خصوصا بعد ان استقر الان بانتخاب الهياكل القيادية للاتحاد بصورة نهائية ولاربع سنوات قادمة .وفي الوقت نفسه فاننا نعتبر ان الكتلة التي تصدت للمعركة الانتخابية باتباع سياسة هادئة تفرضها موازين القوى وخصوصا في ظل تراجع مختلف اطراف الحركة الوطنية في اوساط الطبقة العاملة ، عليها ان تواصل مراكمة القوى داخل الاتحاد العام والنقابات المنفردة ، وان الظروف الموضوعية تسمح بذلك من حيث التفاعلات السريعة في اوساط الحركة الجماهيرية ، وباتجاهات ايجابية وعجز الاتحاد العام عن التصدي لحل قضايا العمال والعاملين التي اخذت تضغط بصورة لم يسبق لها مثيل في العقود الماضية . ويستدل على ذلك الهزيمة التي الحقتها الطبقة العاملة لسياسة الحكومة حيال صناديق الادخار ، وهي مواجهة لم تكن قيادة الاتحاد العام هي صاحبة القرار فيها ، الا انها اضطرت تحت ضغط القرارات المتلاحقة للهيئات الادارية الموقفية للصناديق ، بان تلحق برغبة الطبقة العاملة والنقابات المهنية بوقف التغول الحكومي الذي استهدف الاموال المودعة فيها .لذلك فان امانة المكتب العمالي (الكتلة) بعد تشخيص المشاكل التي تتعرض لها الحركة العمالية وتشخيصها لاوضاع الكتلة الذاتية ترى ان يأخذ الكادر القيادي (المكتب التنفيذي) دورا اكبر في تحمل مسؤولياته في المتابعة الدائمة وشبه اليومية للحركة العمالية للتمكن من وضع خطط ملموسة ومباشرة لكل قطاع عمالي يكون سلاحها تستهدي به لجموع العاملين في كل القطاع . وهذا يتطلب التفاعل الدائم مع عموم الحركة العمالية .هذا وقد حددت (الكتلة) مهامها واتخذت العديد من القرارات التنظيمية التي تسمح لها باداء هذه المهام .

في الهم الوطني

اعداد : تريز الريان

المشروع الديمقراطي ومؤسسات المجتمع المدني (٢)

مرة اخرى الديمقراطية ليست شعارات بل هي فعل وهي اساس اي تطور وتقدم ، وهي الضمانة الحقيقية لمصالح الجماهير ومشاركتها وفعاليتها وفي ظل الديمقراطية الحقيقية تسود سلطة الاغلبية وتتحقق المساواة بين المواطنين امام القانون ويتم اختيار الهيئات التشريعية وغيرها بطريقة الانتخاب الحر والنزيه ، وتؤخذ الديمقراطية عادة وحكما بسياقها الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي وفي وقتنا الراهن اصبح لقيم الحرية والمساواة واحترام حقوق الانسان ، وبسبب الثورة الهائلة في الاتصال والاعلام ، اصبح لهذه القيم طابعا عالميا ودورا محركا للجماهير من اجل الخبز والحرية . وفي بلداننا العربية حيث البيروقراطية والتسلط واحتكار الثروة وشل المجتمع المدني تنصب الدولة نفسها بديلا عن كل الهيئات والتنظيمات ولها حق التدخل في كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وحق مراقبتها وتوجيهها قافزة فوق ارادة المجتمع المدني وتواجه المطالب الشعبية المتعاظمة بالقمع .

ويقول الدكتور سمير امين ان هناك سببا واضحا لغياب الديمقراطية في جميع مناطق راسمالية الاطراف ، وهو سبب يجب البحث عنه في خصوصيات التراكم الراسمالي المتماهية هنا مع راسمالية متوحشة بالضرورة ، على عكس ظروف التراكم في المراكزالتي انتجت شروطا موضوعية اتاحت تحقيق حلول اجتماعية وسطى بين رأس المال والعمل . ويقول الباحث العراقي الدكتور سامي خالد « اذا كانت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية قد نشات في اوروبا بفضل تطور داخلي وبموازاة نشوء وتطور الدولة نفسها ، مما ادى في النهاية الى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة) ، فانها في البلدان النامية قد غرست غرسا من قبل الجاليات الاوروبية ، اما بعد الاستقلال فقد تم تاميم هذه البنى وحلول حكام وموظفين محليين ، وفي ذات الحين ظلت العلاقة بين الدولة والمجتمع تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة دولة الاستعمار ، قوالب واجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه » .

ويضيف « ان الدولة في البلدان العربية طوال النصف القرن الماضي عجزت في ان تحقق اي انجاز يجعل المواطنين يقبلون بشرعيتها ، فهي لم تنجز اليالتكامل الوطني ، ولا الوحدة ، ولا هي نجحت في دعم استقلالها في مواجهة القوى الخارجية . ولا يعود هذا العجز الا ما تذكره السلطات الحاكمة زورا وهو مبرر المؤامرات الخارجية . فقد جاءت كل الكوارث والنكبات نتيجة سياسات السلطات الحاكمة وتغييب رأي الشعوب » .

وفي بلدنا الاردن ينص الدستور على الحق المطلق للمواطن بالحرية بما لا يتعارض مع القانون الذي يحمي الحرية حكما ، الا ان ممارسة وسلوك السلطة تتنافى مع روح هذه الحقوق المشرعة بالدستور وهذا واضح بكافة القوانين المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني وهي ، قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٦٣ ، والقوانين الخاصة بالنقابات المهنية وقانون العمل والعمال ، وقانون الاحزاب لعام ١٩٩٢ وجميع هذه القوانين تسمح للحكومة باستخدام بعض النصوص بالتدخل ، والحد من صلاحية وفعالية هذه المؤسسات (النقابات المهنية ، رابطة الكتاب، والهيئات ، الاندية الثقافية الاجتماعية) اضافة انه يحق للحكومة حرمان قطاعات جماهيرية واسعة من انشاء مؤسساتها مثل « الشباب ، المعلمين ، الفلاحين ، الطلبة ، مستخدمي الدولة » . وكذلك القوانين المتعلقة بحريات الراي والتعبير والنشر ولا زالت المعركة محتدمة حول قانون المطبوعات الذي يتم مناقشته حاليا في مجلس النواب ، هذا القانون الذي ترفضه كل القطاعات ، وكل مؤسسات المجتمع المدني ، لما فيه من تراجع عن الديمقراطية ومس بحرية الصحافة والراي .

وكذلك مسودة قانون الانتخاب الذي يصر على قانون الصوت الواحد ، الذي يقابل ايضا برفض شعبي واسع لانه يكرس العشائرية والطائفية والاقليمية وعلى حساب توحيد الوطن في بوتقة الديمقراطية والتعددية السكانية والحزبية ، التي تعتمد التوجهات البرنامجية اساسا لمعارك الانتخابات النيابية . وهذا القانون يستعيض عن المؤسسات المدنية ببنى اجتماعية مفككة لا يمكن اعتمادها لمواجهة الانفتاح وسياسات السوق ، والديمقراطية ومستحقاتها .

لا بد من الاشارة هنا الى المعوقات الرئيسية التي تقف امام تطور مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام واهمها ان الدولة التي تقوم على مفاهيم السيطرة والتحكم لا تسمح بقيام مجتمع مدني مستقل متجدد وفاعل ، وهذا شرط استمرار تسلطها وترسيخ سلطتها ، والسبب الاخر ان الطبقة الوسطى الحديثة هي طبقة متنافرة ومفتتة ومعظمها نشا على هامش بناء الدولة ، واستثماراتها ، ولا تتمتع باية ثقافة او تربية سياسية فعلية ، وهي طبقة استهلاكية اظهرت عدم فهم لديناميـة التحولات الاجتماعية ومن اهم المعيقات ايضا التخلف الاقتصادي والاجتماعي من تضخم وبطالة وديون .. الخ » .

ولذلك تراجع دور الحركات السياسية والاحزاب وبعضها اصبح يشكل عائقا امام تطور مؤسسات المجتمع المدني .

واهم هذه المعيقات هو غياب المؤسسات الديمقراطية الحقيقية التي تمثل المجتمع وتطلعاته مما يدفع الجمهور للانسحاب من الفعل السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية . وكذلك دور وسائل الاعلام التي تشوه وعي الناس والتاثير السلبي للافكار المحافظة والرجعية .

واخيرا لا حل الا بالديمقراطية ، لا حل الا بتطور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها وكما يقول د. سامي خالد : لقد اضحت الديمقراطية ، ومدخلها الاساسي تداول الحكم عبر الانتخابات البرلمانية ، فهي الاطار المستوعب للتعددية الاجتماعية وهي الشرط لقيام المجتمع المدني ، هذا المجتمع الذي يشكل ويمثل الضمانة العملية للرخاء .

متابعات اقتصادية

احمد النمري

غلاء وفقر وبطالة

اظهرت الارقام والنسب الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة والمدرجة في النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي (حزيران/٩٨)) ارتفاعا ملحوظا في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الغلاء) خلال الاشهر الاربعة الاولى من سنة ٩٨ قياسا بالاشهر الاربعة الاولى من سنة ٩٧ ، وبنسبة زيادة (٥ر٦٪) وشمل التصاعد اسعار اللحوم والاسماك والفواكه والبيض والعناية الشخصية مع انخفاض محدود في اسعار الخضار والالبسة والاحذية .نسبة الزيادات المعلنة ليست قليلة في حد ذاتها كما انها تنذر بمؤشرات اصعب اخذين بعين الاعتبار ما يلي :

-ان الزيادة في رقم ونسبة الغلاء لم يرافقها زيادة في الرواتب والاجور والدخول بما يعنيه ذلك من تراجع اشد في مستوى المعيشة .

- حسابات وبيانات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تزال تفترض استمرار الدعم لاسعار المواد الاساسية خلافا لواقع حرمان اعداد كبير من المستهلكين من ميزة الدعم في السعر او الدعم النقدي .

-ان عينة او سلة السلع والخدمات التي يحسب على اساسها الرقم القياسي لم تعد معبرة عن الواقع الاستهلاكي والانفاقي للفرد وللعائلة محدودة الدخل .ولأن نوعية (جودة) العديد من السلع والخدمات التي تدخل في حساب نسبة الغلاء قد تراجعت وتردت كثيرا (الصحة ـ التعليم ـ نوعية الخضار والفواكه ـ المنتجات الاخرى) فان النسبة الحقيقية للغلاء ولمعاناة المستهلكين تصل الى الضعف ان لم يكن اكثر ، وسينعكس ذلك ، ونتيجة لسياسات الحكومة في برامجها الاقتصادية ، في تزايد وتيرة التباطؤ والركود واتساع مساحة الفقر ، وتمركز الثروة وامتداد رقعة البطالة ، وحرمان عاملين جدد من اي دخل في ظل تقليص او امتناع الحكومة عن الانفاق الاجتماعي ، وتخفيض اعتمادات لاغاثة العاطلين عن العمل .

صندوق للضمان ام لاقراض الحكومة ؟



● احمد النمري

سلسلة من القروض الكبيرة قدمها او قررها مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للحكومة ولمؤسساتها ، او قد يكون قد تعرض لشكل من اشكال الضغط عليه من قبلها ، وكان ابرزها عدة قروض منحت الى مجموعة من الجامعات الحكومية وبضمان وكفالة الحكومة « المثقلة بالتزامات وديون خارجية ومحلية عالية القيمة ، وكان اخرها قرار منح قرض الى الجامعة الهاشمية بمبلغ (٤) مليون دينار .ونجد هنا اكثر من تساؤل اذ ان الاساس في تمويل الجامعات الحكومية يفترض ان يتم من مواردها الخاصة اولا ، وثانيا من مساعدات ومخصصات مرصودة في الموازنة العامة ، اما السماح للجامعات الحكومية بالاقتراض فانه لن يؤدي بها الا الى طريق مسدود ، والى زيادة وتفاقم لازماتها المالية الان وعند السداد . وسواء كان الاقتراض باسم الحكومة ام بكفالتها فانه في النهاية شيء واحد من حيث العبء على الحكومة وان كان في الحالة الثانية لا يظهر الرقم الحقيقي لدينها الداخلي او الخارجي بالنسبة للضمان الاجتماعي فان خيار الاقراض للحكومة ولمؤسساتها يعتبر الخيار الاستثماري الاسوأ فيما يوجد لديه اي الضمان الاجتماعي فرص استثمارية متعددة افضل تلائم بين اعتبارات السيولة والربحية والضمان من جهة ، ومن جهة اخرى يمكنه من تحقيق كافة الاهداف الستة المدرجة في المادة (٣) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ ، وخاصة مواجهة البطالة ، وتوفير التامين الصحي ، الى جانب تحسين الشروط التقاعدية وفي مقدمتها جعل معادلة احتساب الراتب التقاعدي على اساس ٤٠/١ بدلا من ٥٠/١ وبدون الاخلال بمعادلة التوازن الدائم للايرادات والنفقات .

ما لم يقف مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، وخاصة ممثلي العمال واصحاب العمل ، موقفا حاسما في تحديد النهج الاستثماري الملائم ، فان صندوق الضمان والفائض فيه سيبقى موضع اغراء كبير للحكومة ، اي حكومة ، في اللجوء اليه والاغتراف السهل منه كلما واجهتها ازمة او حاجة مالية او حتى بدون ذلك .

صدمة نفطية جديدة

اتفقت مجموعة دول اوبيك في اجتماعها الاخير في فيينا (حزيران) على ضرورة تقليص انتاجها الاجمالي بحدود (١٫٣٥٠٫٠٠٠) برميل يوميا اضافة الى التخفيض الذي تقرر في شهر اذار الماضي في الرياض ، وليصل مجموع الحد من الانتاج الى (٢ر٦) مليون برميل يوميا .

دول مجموعة اوبيك ، وبعض الدول خارجها مثل فنزويلا والمكسيك وعُمان (لم تتعاون النرويج او بريطانيا في هذه الجهد) ، اضطرت الى اتخاذ هذا الموقف بعد ان تواصل تدهور اسعار النفط في الاشهر الاخيرة الى مستويات منخفضة ليس لها مثيل منذ سنة ١٩٨٦ (النفط العربي حول ١٠ ـ ١١ دولار ونفط برنت بين ١٢ ـ ١٣ دولار) ، ونتج عنها تدني حاد في ايرادات موازناتها ، وتقلص كبير في نفقاتها ، وتراجع قدراتها التنموية ، واستثماراتها الجديدة في الداخل والخارج .

التخفيض في الانتاج النفطي هذه المرة ملموس ، ويمكن ان يشكل صدمة نفطية جديدة تستطيع ان تؤثر في تخفيض عرض النفط ، ورفع الاسعار حتى ولو كان ذلك تدريجيا وعلى مدار فترة زمنية قد تمتد حتى نهاية العام ، نظرا لوجود مخزونات نفطية كبيرة لدى الدول الصناعية المستهلكة له ، ولظروف اقتصاديات اليابان ودول جنوب شرق اسيا الصعبة التي تحد من الطلب عليه .

لا تزال اوبيك قادرة على التاثير الايجابي في اسعار نفطها شريطة ان تتوسع في مرافقها الكيماوية الصناعية التي تعتمد على النفط كمادة خام ، وان تتبنى اكثر نهج الاكتفاء الذاتي ، وان تزيد من ادخاراتها الوطنية التي تمكنها من الصمود لاطول فترة (بانتاج نفطي منخفض) عندما تحاول الدول المستهلكة ، والشركات متعددة الجنسيات ، دفع اسعار النفط الى الهبوط بتقليص مفتعل في الطلب عليه .



المجابهة



● صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع ●

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تدير انشطة صناعية مع شريك اسرائيلي

الاهالي / تجاهلت ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حملة الاحتجاجات التي نظمتها فعاليات نقابية ومشتركون في المؤسسة استنكارا لقيامها بتاسيس شركة السلام للتنمية والاستثمار برأسمال مشترك ساهمت فيه بحصة مساوية شركة كور الصناعية الاسرائيلية (انظر الجريدة الرسمية). مصادر حسنة الاطلاع اكدت بان المؤسسة قد اودعت حصتها البالغة ٧٠٠ الف دينار في احد البنوك المحلية فيما حول الشريك الاسرائيل مبلغا مساويا تسديدا لحصته، كما قام مجلس ادارة الشركة باتخاذ عدد من القرارات المالية والتنظيمية والتشغيلية التي تستهدف توجيه نشاط الشركة لشراء اسهم عدد من الشركات العاملة في قطاع الصناعة مع تركيز خاص على المصانع الغذائية القائمة التي تعاني من حالة الركود ويرغب اصحابها ببيع حصصهم فيها باثمان بخسة، فضلا عن توظيف جزء من رأسمالها العامل في شراء الاراضي في المناطق التي يعتبرها المستثمر الاسرائيلي قريبة من الاسواق والمواد الاولية وذلك لاستخدامه طبقا للغايات الواردة في اعلان تسجيل الشركة والتي تتمثل في انشاء منشآت صناعية جديدة.

ويذكر ان طائفة كبيرة من المشتركين في مؤسسة الضمان وعدد من الفعاليات النقابية قد بادروا لدى معرفتهم بتأسيس هذه الشركة بتوجيه عرائض ومذكرات مطالبين فيها بانسحاب المؤسسة من الشركة واسترداد قيمة مساهمتها باعتبارها مشروعا ينطوي على مجازفة استثمارية تتعارض مع مصالح المشتركين في المؤسسة ناهيك عن نشاط تطبيعي يرفضه المشتركون كونه يسهل على راس المال الاسرائيلي غزو الاقتصاد الاردني وفي مراحل لاحقة السيطرة عليه وتوجيهه من المركز الاسرائيلي.

اعلن بان شركة السلام للتنمية والاستثمار الصناعي محدودة المسؤولية قد تسجلت لدينا تحت الرقم (٤٧٠٥) بتاريخ ١٩٩٦/١١/٣٠ حسب التفاصيل التالية :

١ ــ اسم الشركة : شركة السلام للتنمية والاستثمار الصناعي محدودة المسؤولية.

٢ ــ مركز الشركة : عمان ويحق لها فتح فروع داخل وخارج المملكة.

٣ ــ غايات الشركة : القيام بانشاء منشآت صناعية جديدة وكل ما ورد في عقد التاسيس والنظام الداخلي.

٤ ــ رأسمال الشركة : يتالف رأسمال الشركة من مليون واربعمائة الف دينار مقسم الى مليون واربعمائة الف حصه قيمة الحصة الواحده دينار.

٥ ــ اسماء الشركاء ومقدار حصة كل منهم والجنسية.

اسم الشريك	مقدار الحصة	الجنسية
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٧٠٠٠٠٠	اردني
شركة كور الصناعية	٧٠٠٠٠٠	اسرائيلي

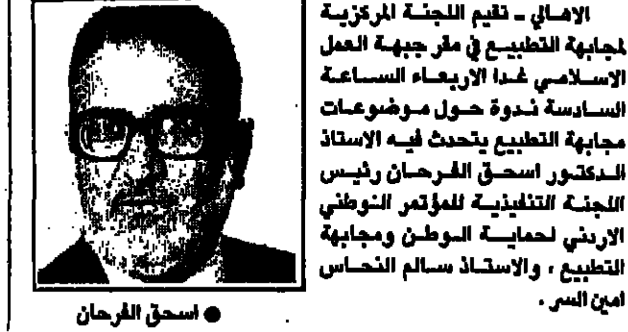
٦ ــ ادارة الشركة : يتولى ادارة الشركة هيئة مديرين مكونه من اربعة اعضاء.

٧ ــ مسؤولية الشركاء . محدودة بقيمة حصة كل منهم.

٨ ــ مدة الشركة : غير محدودة.

● صورة الجريدة الرسمية

ندوة حول مجابهة التطبيع / السلط



● اسحق الفرحان

الاهالي ـ تقيم اللجنة المركزية لمجابهة التطبيع في مقر جبهة العمل الاسلامي غدا الاربعاء الساعة السادسة ندوة حول موضوعات مجابهة التطبيع يتحدث فيه الاستاذ الدكتور اسحق الفرحان رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، والاستاذ سالم النحاس امين السر.

اسرائيل تلقي نفاياتها السامة قبالة السواحل السورية القبرصية

الاهالي ــ وكان لا يكفي ان يقوم الكيان الصهيوني بابتلاع اراضي سورية ولبنانية وفلسطينية تعادل نصف مساحة فرنسا بهدف استثمار مواردها الطبيعية والمائية والبشرية ولاقامة المستوطنات فوقها فقد استغلت اسرائيل حالة الضعف والعجز والتشرذم العربي للتخلص من النفايات والعوادم الكيماوية والمشعة التي تلفظها المصانع والمفاعلات النووية الاسرائيلية بالقائها ودفنها اما في صحراء النقب قريبا بين الحدود الاردنية والمصرية او في مياه البحر الابيض المتوسط.

وحول انتهاكات اسرائيل لانظمة وقوانين حماية البيئة المعمول بها دوليا ذكرت منظمة حماية البيئة في قبرص بان اسرائيل قامت مؤخرا بالقاء نفايات سامة قبالة السواحل القبرصية مطالبة اسرائيل ببيان اصدرته في قبرص باحترام المواثيق الدولية وقالت ان هذه النفايات التي القيت على مسافة تبعد ٣٠٠ كيلومتر من السواحل القبرصية سلتحق الضرر بسكان قبرص وسكان المدن السورية الساحلية القريبة من موقع دفن النفايات.

المقاولون الاجانب يبتلعون حصة المقاول الاردني

الاهالي ـ يتعرض قطاع الانشاءات الى غزوة منظمة وشرسة من جانب شركات المقاولات الاجنبية حيث بدأت تظهر نتائج سياسة الانفتاح على الاستثمارات الاجنبية بتراجع ملموس في حجم نشاط المقاولين المحليين والى افلاس عدد كبير منهم فيما لا يتعدى عدد القادرين على مواجهة الحيتان الاجنبية عدد اصابع اليد.

ولالقاء مزيد من الاضواء حول هذه الكارثة عقد نقيب مقاولي الانشاءات مؤتمرا صحفيا حمل فيه مسؤولية ما يجري في قطاع الانشاءات الى نهج الانفتاح الذي تتبناه الحكومة . وقال ان المئات من شركات المقاولات المحلية باتت تعاني من ازمات سيولة فيما ترزح اغلبيتها تحت وطأة الخسائر مضيفا بان توطين عدد كبير من الشركات الاجنبية في عمان واحالة ٨٠٪ من العطاءات الحكومية عليها ، كان من اهم العوامل التي ادت الى افلاس عدد كبير من المقاولين المحليين مطالبا للخروج من هذه الازمة وللحفاظ على استثمارات محلية تصل الى مليارين دينار ، بان يعامل المقاول المحلي معاملة تفضيلية عن الاجنبي.

ومن جهة اخرى استبعد احد كبار المقاولين طلب عدم الكشف عن اسمه ان تعود الحكومة الى سياسة المعاملة التفضيلية للمقاولين المحليين على حد قوله بانت رهينة لبرنامج الاصلاحات الذي وضعه البنوك والصناديق الدولية الدائنة الامر الذي لا يسمح بالخروج عنه وخاصة ما تعلق منه بالغاء الجمارك وكافة اشكال الحماية ، مؤكدا بان المنافسة اللامتكافئة بين المقاولين المحليين والاجانب سوف تكتسب زخما جديدا حين يحتل ممثل الاردن مقعده في منظمة التجارة الدولية في نهاية هذا العام. وتلافيا لهذه الكارثة طالب المقاول بدمج المئات من شركات المقاولات المحلية في حدود اربع وخمس شركات مضيفا بانه بدون اتخاذ اجراءات على هذا النحو لا يمكن لمنشآت صغيرة ان تصمد في وجه الحيتان الاجنبية التي ابتلعت السوق والقادرة في ظل العولمة وحرية التجارة التي تؤكد عليها منظمة التجارة الدولية كشرط لعضويتها ، ان تخرج بالكامل كافة المقاولين المحليين العاملين في قطاع الانشاءات.

شراكة مع اوروبا ام مع العرب ؟!



الاهالي / السد رجال اعمال محليون اجواء الفرح والابتهاج التي اشاعتها الجهات الرسمية اثر التوقيع على مسودة الشراكة الاوروبية .» خلافا « للتنظيرات الرسمية التي اعتبرت الاتفاقية وما سينتج عنها من شراكة بالحدث التاريخي الذي سيرفد الاقتصاد الوطني بمدخلات التصدي الى الاسواق الاوروبية وصولا الى حالة من الانتعاش الاقتصادي والى رفاهية يتمتع بثمارها الكادح قبل البورجوازي ، خلافا لهذه التوقعات المفرطة في تفاؤلها فقد توقع عدد من رجال الاعمال بان تفضي الى نتائج اقتصادية واجتماعية لصالح الجهات الاوروبية المشاركة . فالاتفاقية من وجهة نظرهم غير عادلة او متوازنة وهي في المحصلة ستصب في خدمة المصالح الاوروبية وستجلي ذلك بصورة واضحة حين يستغل الشركاء الاوروبيون مواردنا الطبيعية وقوتنا العاملة ويوظفونها لخدمة عجلة الانتاج الاوروبي يستخلص الاعمال مطمئنين بان العلاقات التي سينشئها الاوروبيون في كل هذه الشراكة لا تختلف عن تلك القائمة بين الاتباع والعمالة من جهة اخرى التي طالقة من رجال الاعمال مخاوف مماثلة حيث اكدوا بان التسهيلات التي ستمنح للشركاء الاوروبيين كمعاملة منتجاتهم معاملة تفضيلية واعفائها من الرسوم الجمركية وحرية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاردنية المختلفة وحرية اخراج وادخال العملات واعفاء ارباحهم من ضريبة الدخل ناهيك عن التسهيلات الاخرى كالسماح للشركاء الاوروبيين باستيراد العمالة الاجنبية وتشغيلها في المشاريع التي سيتم انشاؤها في الاردن ، استنادا لكل هذه التسهيلات للشركات الاوروبية المنافسة التجارية الملائمة لابتلاع السوق المحلي عبر اغراقه بسلع تتميز برخص اثمانها وارتفاع جودتها مقارنة بمثيلاتها المنتجة محليا مما سيؤدي الى تدمير قاعدتنا الانتاجية وستكون صناعاتنا المحلية الخاسر الاول فيها.

واضاف رجال الصناعة بان البديل الانجع للشراكة بين الالتزام والعمالة يتمثل باقامة شراكة مع فعاليات اقتصادية عربية وصولا الى حالة التعامل الاقتصادي العربي والى قيام تكتل اقتصادي عربية من شأنه تعزيز قدراتنا الاقتصادية لمواجهة التكتلات الاقتصادية التي انشأتها الدول الرأسمالية المتصدية المتحدة للسيطرة على الاسواق الدولية عبر بوابة العولمة !!

وزارة النقل تشكل هيئة تنظيم ورقابة

الاهالي ـ اعلن وزير النقل ان عدد الشركات التي تقدمت بعروض تشغيل خطوط المؤسسة العامة للنقل العام قد وصل الى ٢٥ شركة مضيفا بان الخبراء العاملين في وزارته منهمكون الان في فرز هذه العروض وانه على ضوء توصياتهم سيتم احالة تشغيل الخطوط على الشركة الاكثر اهلية من الناحيتين الفنية والمالية . الوزير الذي اسهب في الحديث عن القضايا والمشاكل التي يواجهها قطاع النقل برا وجوا وبحرا لم يتطرق الى جنسيات الشركات التي تقدمت بعروضها مما اثرا تكهنات في اوساط الناقلين المحليين ان تجاهل الوزير لهذه المسالة ربما تعود اسبابه الى ان بعضا منها ينتمي الى جنسيات اجنبية والبعض الاخر يحمل الجنسية الاسرائيلية مؤكدين بان الناقلين الاسرائيليين سوف يستغلون قانون تشجيع الاستثمارات الاجنبية الذي تم تشريعه مؤخرا بقصد ضرب الاستثمارات الاجنبية لاختراق قطاع النقل البري الاردني مع اعطاء الاولوية في ذلك للسيطرة على خطوط نقل الركاب داخل مدينتنا الكبرى باعتباره الاكثر ادرارا للارباح بين وسائل النقل المختلفة.

وقال الناقلون ان وسيلة الاسرائيليين كورثة خطوط مؤسسة النقل العام ومن ثم تشغيلها ستقل في عرض اسعار مرتفعة على وزارة النقل لاستئجار خطوطها غير مستبعدين ان يعمل الناقلون الاسرائيليون تحت يافطة شركة اردنية وهمية يكون الجزء الاكبر من رأسمالها مملوكا لمستثمرين يهود ليجنبوا بذلك وزارة النقل الاحراج في حالة احالة العطاء عليهم اقتداء بشركة «موتورولا» التي استحوذت على الجزء الاكبر من نشاط مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية واخذت تديره تحت اسماء شركات اردنية يساهم فيه اردنيون بحصص رمزية.

ومن جهة اخرى لاحظ محللون اقتصاديين ان الحمولة البيروقراطية الزائدة التي اشارت اليها دراسات الجدوى الاقتصادية والتشغيلية لمؤسسة النقل العام التي اعدتها المكاتب الاستشارية واعتبره من العوامل المؤثرة في نشاط المؤسسة وسببا رئيسيا للخسائر التي تتكبدها سنويا ، ستبقى قائمة حتى لو تم تصفية موجودات المؤسسة من حافلات ومشاغل وتسريح المئات من السواقين المنتجين فيها ، مؤكدين بان تشكيل هيئة رقابة وتنظيم من كبار الموظفين الاداريين للمؤسسة ستحمل وزارة النقل وبالتالي الخزينة اعباء مالية تعادل الخسائر التي كانت تتكبدها مؤسسة النقل العام ، كما انه اجراء لا مبرر له من الناحيتين التنظيمية والمالية بوجود المئات من الخبراء الاداريين والماليين والفنيين الذين تضج بهم وزارة النقل . فهؤلاء بحكم خبرتهم في هذا المجال قادرون على القيام بمهمة الرقابة دون ان تكون ثمة حاجة لتشكيل هيئة رقابية.

اسبابها تكمن في تراجع مبيعاتها

حملة التسريح تستهدف ٤٨٨ من العاملين في مصانع الاسمنت !

اعلنت شركة مصانع الاسمنت الاردنية عن طرح اسناد قرض بقيمة اسمية مقدارها عشرة ملايين دينار اردني.

واعتبر محللون ماليون تضخم ديون الاسمنت سواء باصدار اسناد القرض الاخيرة او ما تم اقتراضه من البنوك المحلية والتي تعدت ٥٠ مليون دولارا بانها تمثل مؤشرا على عجز قدراتها الذاتية في توفير التمويل اللازم لتغطية نفقاتها الجارية والراسمالية ، ويتوقع المراقبون ان تتوسع الادارة في مجال الاستدانة في المدى القريب وذلك لمواجهة التزاماتها المالية التي لم يعد بامكانها تغطيتها من مبيعاتها الاخذة بالتقلص والانكماش حيث يقدر المراقبون تراجعا في حجمها يصل الى ١٥٪ مقارنة بمبيعات العام الماضي والتي تعود اسبابها الى انكماش ملموس في قطاع البناء والانشاءات المحلية وتراجع التصدير الى الاسواق الخارجية ، وبالذات السوقين السوري والفلسطيني ، تراجعا ملموسا.

في هذا الوقت تردد في اوساط العاملين في المصنع ان الادارة تحتفظ في ادراجها بدراسة تنظيمية تستهدف اعادة هيكلة جهازها الاداري والتشغيلي بحيث يتم الاستغناء عن ٤٤٠ مستخدما تعتبرهم الادارة حمولة بيروقراطية زائدة !

حسب التقارير الرسمية من اربد

(٩,٥٪) من المراجعين يعانون من الامراض النفسية و ٢٢٪ من المرضى بدون تأمين صحي



من : سهير ابو رواق

الاهالي ـ وفق احصائيات من مصدر في مديرية صحة محافظة اربد ، طلب عدم ذكر اسمه ، تبين :

ان (٦٨٣٧٧٨) مواطنا راجع المراكز الصحية للعلاج منهم (٣٢٤٥٢٠) ذكورا و (٣٥٩٢٢٨) اناثا.

ويبين التقرير السنوي ان عدد المرضى المصابين بالامراض النفسية وصل الى نسبة ٩,٥٪ وهذه دلالة عن الضغط المعيشي الذي يحيط بالمواطن والظروف الاقتصادية السيئة كانتشار الفقر والبطالة الامر الذي يدفعه الى سلوك طريقين اما الانحراف او القوقعة والانطواء داخل النفس والانعزال عن الاخرين فينشا يسمى (بالمرض النفسي) ويصاب به من هم في ريعان الشباب...

كذلك تشير الاحصائيات ان ٢٢٪ من المراجعين غير منتفعين بنظام التامين الصحي وهذه نسبة (مرتفعة) خاصة اذا كان هؤلاء من الفئات الفقيرة والتي لا تستطيع توفير قوتها فكيف بتكلفة علاجها خاصة ان اسعار الادوية تشهد ارتفاعا ملحوظا في الاونة الاخيرة لذا فان معظم المستشفيات الحكومية والخاصة ترفض استقبالهم الا بعد دفع قيمة مالية معينة وفي حال عدم دفعها قد تكلف هذا المواطن حياته او حياة عزيز عليه.

فالمراجعون للمراكز الصحية والعيادات داخل مدينة اربد يشكون من قلة الادوية والمطاعيم خاصة للامراض المستعصية مثل السكري والكبد الوبائي وعدم تواجد هذه الادوية او المطاعيم داخل المراكز او المستشفيات الحكومية فيضطر المريض لشرائها باسعار مرتفعة من القطاع الخاص وايضا قلة عدد الاطباء من اصحاب التخصصات الدقيقة فقد يتواجد طبيب عام يشرف على العلاج في ثلاثة مراكز صحية في ان واحد وهذا لا يعطي المريض الوقت الكافي للعلاج ولا يعطي الطبيب الفرصة لتشخيص الحالة المرضية ناهيك عن عدم توفر الاجهزة الطبية الحديثة لتشخيص المرض بالتوجه الدقيق مثل اجهزة التصوير الطبقي والتصوير المغناطيسي ووحدات غسيل الكلى التي تنتظر الدور لفترة طويلة.

ويوضح التقرير السنوي ان الفئة العمرية (٥ ــ ١٤) سنة هم الاكثر مراجعة للاطباء وايضا الفئة العمرية (١٥ ــ ٤٤) بلغت نسبة مرتفعة (٣١,٥٪) وهذا دلالة على ان الاطفال والشباب هم الاكثر تعرضا للاصابة بالامراض.

يحق لاميركا ما لا يحق لغيرها

الجيش الاميركي استخدم الغازات السامة لقتل جنوده الفارين اثناء حرب فيتنام !!

في الوقت الذي بدات فيه الادارة الاميركية حملة تحريض جديدة ضد العراق بتوجيه اتهامات باطلة وغير مسنوده بالادلة الموثقة بانه قد جهز صواريخه بعيدة المدى اثناء حرب الخليج بغاز الاعصاب ، اوردت شبكة التلفزة الاميركية « س ان ان » معلومات جديدة عن الجرائم التي ارتكبتها القوات الاميركية خلال الحرب الفيتنامية ، حيث ذكرت ان مجموعات مسلحة تابعة لاجهزة الاستخبارات نشرت غاز السارات ومن النوع الذي استخدم مؤخرا في الاعتداءات التي استهدفت قطاع الانفاق في طوكيو عام ٩٥ ، في قرية لاوسيه كانوا يعتقدون بان فارين من الجيش الاميركي لجاوا اليها.

ونقلت الشبكة عن المسئول السابق في اركان الجيوش الاميركية الاميرال توماس موران ان البيت الابيض في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون وافق على استخدام الغاز السام في عملية اطلق عليها التفاء الاثر . شارك فيها عملاء يعملون لحساب وكالة المخابرات المركزية . مضيفا بان العملية استهدفت ابادة جنود اميركيين فارين !



في ندوة النقابات المهنية حول قانون المطبوعات

مجلي : القانون يستكمل احتكار الحكومة للاعلام
العدوان : القانون ردة سياسية كبرى
الاسمر : القانون قتل للشهود ودفاع عن الغوايات واصحابها

عمان ـ خاص ـ اقام مجمع النقابات المهنية ندوة حول قانون المطبوعات والنشر بعنوان نحو قانون عصري وديمقراطي . تحدث فيها الاستاذ حسين مجلي نقيب المحامين ، والاستاذ طاهر العدوان رئيس تحرير العرب اليوم ، وحلمي الاسمر نائب نقيب نقابة الصحفيين

حسين مجلي / نقيب المحامين

نحن في مرحلة قلب الاولويات .. نحن في عصر التهويد .. ويجب ان يكون على جدول اعمال كل مسؤول عربي مقاومة التهويد .. (وذكر العديد من اشكاله) .. ولكن الحكومة تصطنع ازمة لصرف الانظار عن ازمتها . ووظيفة الحكومة هي حل الازمات وليس مفاقمتها . وتساءل مجلي هل هنالك مشكلة اسمها « قانون المطبوعات » لقد اعترض الجميع على القانون السابق / ايار ١٩٩٧ .. وكنا نقول ان قانون المطبوعات قانون حريات وليس قانون عقوبات .. هو يتعلق بالحريات . قانون العقوبات موجود به كل شيء للمعاقبة للمخطيء .. فلماذا هو كذلك ؟! الملاحظ ان ما يلاحق هو اعلام الحكومة .. لان الاعلام يقول بانجازات الحكومة .. ولكن يبدو ان الحكومة ليس لديها اي انجاز .

نحو مشروع قانون مطبوعات ديمقراطي ؟! كيف يمكن ذلك ؟! عندنا وزارة اعلام . فلماذا نشات ؟ احتكار الحكومة للاعلام .. والاستيلاء على سلطة الاخبار .. وتريد الحكومة توزيع احتكارها للاخبار من خلال مدير المطبوعات وليس وزير الاعلام لان الاخير مسؤول امام مجلس الامة ، واذا امتد هذا الاحتكار الى الصحف فان ذلك يوصل الى حرمان الشعب من حرياته .. اذا تحقق الاحتكار نصل الى تطور خطير في مسار الدولة يدفع بها الى طريق الحزب الواحد او الجهاز الواحد وشطب التعددية ما المخرج ؟! لا يجوز ان تكون وسائل الاعلام بيد اي فرد او شركة تجارية او حكومة لا يجوز ان يسيطر عليها فرد او شركة او الحكومة ، حتى يعي المواطن الحقائق في مجتمعه ، الصحافة / الاذاعة / التلفزيون / سلطة رابعة يجب ان تكون مستقلة بالكامل .

كل قانون مطبوعات ينطلق من اساس دستوري .. والناس منذ الخليقة ولدتهم امهاتهم احرارا وجاءت الدساتير لحماية هذا المفهوم واساسه حرية الراي والقول والتعبير . مادة ١٥ من الدستور : تكفل الدولة حرية الراي .. الخ . وحرية الصحافة تعني الرقابة الشعبية وهذا حق للشعب

طاهر العدوان : رئيس تحرير العرب اليوم : قانون المطبوعات قضية سياسية ، الصحفيون لا يفهمون القانون قانونيا ، على الفهم ان يتركز فيه ٣ نقاط ، حرية الصحف ، عدم اغلاقها ، بند المحذورات والعقوبات . القانون المؤقت ٩٧ لم يحتمل النقاط الثلاث ، القانون الحالي يحتوي على هذه المثالب جميعا .. واعترض على اسم الندوة .. نحن لسنا بحاجة الى قانون جديد . قانون ٩٣ جاء في مرحلة ديمقراطية . اكثر القوانين اثار جولات عام ٩٣ كان قانون المطبوعات .. واجيز في عهد ٣ وزارات . المسالة الان هي ردة سياسية عما جرى في السنوات الثمانية الماضية .. وسيعرض قانون الاحزاب ايضا والنقابات والانتخاب في اطار هذه الردة السياسية . ما يقال بان الصحافة فلتانة كلام غير صحيح .. وهي في قانون ٩٣ تتعرض الى العديد من المضايقات .

الحكومات لا تريد اصلاحا سياسيا .. بل يريدون مواجهة الجميع والعودة عن المرحلة الديمقراطية بقوننة الاحكام العرفية . ونحن في الصحافة سنلجأ للراي العام لمقارعة المشروع .. وهذا حقنا ونطلب الدعم من النقابات والجميع .. لان القانون يمس المجتمع الاردني بكامله .

حلمي الاسمر / نائب نقيب الصحفيين

عنوان الندوة (نحو قانون مطبوعات ديمقراطي عصري) .. وبين المشروع وما نريده بون شاسع . عشت مع القانون فترة طويلة . وزير الاعلام اطلعنا على المشروع بطريقة قصد بها ان تكون شهود زور .. وكل مرة انظر الى المشروع ارتعب واشعر انه يتقصدني شخصيا كصحفي وكمواطن لانه يسلبني حريتي . وصف المشروع بانه عرفي غير كاف وهذا وصف رقيق . وقام الاستاذ حلمي بمقارنة المشروع مع القانون العرفي السابق لعام ٧٣ وبين كم تبلغ قمة استلاب الحرية في المشروع الحالي . انه قانون قتل الشهود والدفاع عن الغوايات واصحابها .. ان الروح الاحترازية فيه هي التي لها الاهمية القصوى .. انا لا نتكلم تجاه ما حصل فقط بل تجاه ما يمكن ان يحصل . القانون محاولة لاعادة الصحافة الى القمقم . وهذا مستحيل وقد قدمت العديد من المداخلات من الحضور تكشف عن الجوانب التي لم يتعرض لها المشاركون . وقد قدم للندوة الاستاذ المهندس زهير ابو هزيم .

التضييق على الصحافة ، سلوك قديم ـ حديث

محمد ابو الرب / عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي

للتدخلات الحكومية في الحريات الصحفية ، تاريخ حافل وطويل بكل اشكال التجاوزات والانتهاكات ، تبدأ من العشرينات حين تم وضع قيود على صحيفة « الانباء » التي اصدرها الشاعر مصطفى وهبي التل (عرار) عام ١٩٢٨ بعد صدور عددها الاول ، اضافة لوضع قيود لدخول الصحف العربية الى الامارة ، ومنع الموظفين من الكتابة في الصحف (لا يزال ساريا للان) . او الاشتراك فيها انذاك ، كذلك القوانين اللاحقة كقانون ١٩٥٥ للمطبوعات او قانون رقم (٣٣) لعام ٧٣ ، ولاحقا قانون نقابة الصحفيين لعام ١٩٨٢ .

ولان الحديث عن حرية الراي والتعبير لا يستقيم قبل الحديث عن حقوق الانسان وحريته في التعبير وفي التفكير ، حيث جاء في المادة الخامسة عشرة من الدستور : « تكفل الدولة حرية الراي ، ولكل اردني ان يعبر بحرية عن رايه بالقول والكتابة والتصوير ، وسائر وسائل التعبير الاخرى ، بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون » . وجاء في المادة التاسعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان : « لكل فرد الحق في حرية التعبير والراي » ، فان ما جرى (تاريخيا) في سياسات الحكومات المتعاقبة يتعاكس تماما مع ذلك .

لقد جاء بموجب المادة الثالثة من قانون صيغة مراقبة المطبوعات لعام ١٩٤٨ ان من حق مراقب المطبوعات في « ان يحجز ويفتح ويفحص ، او يامر بحجز او فتح جميع المراسلات والبرقيات او بعضها وجميع الطرود والمواد والاشياء المشتبه بانها تحتوي على اية مادة مطبوعة او مكتوبة .. » .

لذلك قامت دائرة المطبوعات على سبيل المثال بمنع دخول جميع روايات وكتابات الاديب الاردني (سالم النحاس) ومنها : المجموعة القصصية « تلك الاعوام » وروايات اخرى مثل : الانتخابات ، اضافة لمنع كتب اخرى للعديد من الكتاب الاردنيين (مثل غالب هلسا) ، ما دفع الدكتور زيد حمزة (وزير صحة سابق) لكتابة مقال في صحيفة الراي (٢٤/١٢/٨١) تحت عنوان « قرات كتابا ممنوعا » . اننا وفي سياق هذه السياسات ، يصعب ان نقدم ارقاما محددة عن عدد المرات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة برفض صدور مطبوعات صحفية بقرارات قطعية غير قابلة للطعن او الاستئناف ، او عدد المرات التي قامت بها هذه الحكومات المختلفة بمنع صدور الكتب او افتتاح المعارض او تقديم المسرحيات او التمثيليات . (على كل حال لا زالت هذه السياسة قائمة) ، ومن الطريف ان نرفض على سبيل المثال منح امتياز لمجلة ثقافية من رابطة الكتاب الاردنيين (قبل حلها) رغم الطلب المتكرر ، ورغم ان البلاد تخلو من اية مجلة ثقافية بعد ان اوقفت وزارة الثقافة في حينه ، المجلة الثقافية الوحيدة التي تصدر عنها وهي مجلة « افكار » . ويقدم كتاب « تاريخ تطور الصحافة السورية ـ الاردنية » الصادر باشراف وكالتي الانباء الاردنية والسورية كشفا عن عدد الصحف الاردنية التي تم ايقافها او سحب ترخيصها خلال عقود من الزمن ، ولاسباب سياسية واضحة ، وهي على سبيل المثال ايضا :

ـ مجلة (الرائد) : اوقفت بعد العدد (٣٢) بتاريخ ٦ تموز ١٩٤٧ وهي ناطقة بلسان حزب الشعب الاردني .

ـ صحيفة (النهار) : اوقفت بعد العدد (٣٠) في ٢١ اذار ١٩٤٨ وصاحب امتيازها هو (سليمان النابلسي) .

ـ صحيفة (الحق) : اوقفت بعد صدور عدد واحد فقط في ٩ تشرين الاول ١٩٤٧ وهي ملك للسيد (سعد جمعة) .

ـ صحيفة (الحرية) : اوقفت بعد صدور عدد واحد فقط في ١ نيسان ١٩٤٨ وصاحبها هو المحامي (عبد الرزاق خليفة) ـ البعث : الغي ترخيصها عام ١٩٥١ ولم يمض على صدورها سوى ثلاث سنوات وهي لكل من : عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس ـ اليقظة : اصدرها المحامي (سليمان الحديدي وعبدالله نعواس) في فترات متقطعة منذ عام ١٩٤٨ ، ثم الغي ترخيصها في ايار ١٩٥٧ ـ الصريح : اصدرها (هاشم السبع) لفترات متقطعة منذ عام ١٩٤٨ واوقفت عام ١٩٥٨ بعد تعطيلها عدة مرات ـ « الميثاق » : اصدرها (شفيق رشيدات) في ٢٥ حزيران ١٩٤٩ ، ثم تولى رئاسة تحريرها كل من (ضيف الله الحمود) و (محمود المطلق) ، ثم اصبحت ناطقة بلسان الحزب الوطني الاشتراكي ، ومنح امتيازها لسليمان النابلسي وتولى رئاسة تحريرها (عبد الحليم النمر الحمود) ثم (نعيم القسوس) الى ان الغي ترخيصها في ٤ ايار ١٩٥٧ ـ « الطريق » : لصاحبها (فيصل النابلسي) ، صدر منها (٦ اعداد) والغي ترخيصها في ٣١ تموز ١٩٥٣ ـ « الراي » : لصاحبها الدكتور « احمد طوالبة » من اربد ورئيس تحريرها الدكتور « جورج حبش » وناطقة باسم (حركة القوميين العرب) ، وصدر العدد الاول منها في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٣ واوقفت في ٤ اب ١٩٥٤ ـ « النضال » : لصاحبها (احمد الطراونة) ومحررها (رياض المفلح) ، صدرت بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٥٤ ، واوقفت بعد صدور اربعة اعداد فقط .

ـ « الجبهة » اصدرها (عبد الرحمن شقير) ما بين ايار الى اب ١٩٥٤ ثم توقفت الى منح ترخيصها للسيد (حسن النابلسي) فصدرت في الفترة ما بين كانون الثاني الى ايار ١٩٥٧ ، حيث الغيت رخصتها .

ـ « الراية » : صحيفة لحزب التحرير الاسلامي ، كان صاحبها (منير شقير) ، ورئيس تحريرها (عبد القديم زلوم) ثم (عادل النابلسي) فيما بعد ، واوقفت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٤ بعد صدور ثلاثة اعداد .

ـ « صوت الشعب » : لصاحبها (عيسى البندك) منذ عام ١٩٢١ ، ثم ترأسها ابنه (يوسف) ثم اوقفت عن الصدور في ٤ ايار ١٩٥٧ .

ـ « عمان المساء » : وكان محررها (ياسر حجازي) حيث تاسست عام ١٩٦٢ ، ثم اوقفت عن الصدور في ٢ اب ١٩٧٥ .

ـ « الحوادث » : تاسست عام ١٩٦٣ ، ومحررها المسؤول (محمد المسلمي) واوقفت عن الصدور في الثاني من اب ١٩٧٥ .

ـ « الصباح » : صدرت عام ١٩٧١ ، وكان صاحبها ورئيس تحريرها (عرفات حجازي) واوقفت في الثاني من اب ١٩٧٥ .

« الاخبار » : صاحبها ورئيس تحريرها (ركان المجالي) وتاسست في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٧٥ واوقفت في الثالث من كانون الاول ١٩٧٥ .

وهناك صحف اخرى توقفت من جراء عمليات التضييق ، ومن بينها على سبيل المثال :

ـ « الحوادث » مسلم بسيسو عام ١٩٥٤ .

ـ « الجماهير » بشير البرغوثي عام ١٩٥٧ .

كذلك هناك صحف ومجلات رسمية (حكومية) جرى توقيفها منها (الحق يعلو) وهي اول صحيفة في تاريخ الاردن وصدرت في معان ، (الشرق العربي) ، (المجلة القضائية) ، (الانباء العالمية) ، (افكار) ، (الاقصى) و (رسالة الاردن) ، (جوردان تايمز) . وهناك عدد اخر من الصحف سحب امتيازها رغم انها (غير سياسية) لها اهداف علمية وفنية وادبية واقتصادية مثل : الثقافة والتعاون ، فتاة الغد ، الحمامة ، الحكمة ، الوعي الجديد ، القلم الجديد ، الفن ، بيت لحم ، الرابطة الفكرية ، الافق الجديد ، الفجر الاقتصادي .

وتضمنت قائمة التعطيل صحفا اخرى مثل :

جزيرة العرب (٣٥ عددا) ، الشريعة (١٠ اعداد) ، صوت العرب (٢٤ عددا) ، الجامعة الاسلامية (بضعة اعداد) ، شباب العرب (١٩ عددا) ، الاردن الجديد (١٦ عددا) ، اخر خبر (بضعة اعداد) صوت الخليل (٤٥ عددا) ، الاخبار (٤٨ عددا) ، الهدف (٥٠ عددا) ، الفكر (٢٤ عددا) ، الشعب (عددان) ، الفجر الجديد (٣ اعداد) ، الشباب (بضعة اعداد) ، العودة (٤ اعداد) صوت الاردن (٢٠ عددا) ، السياسة (بضعة اعداد ، الاثنين (بضعة اعداد) ، جيروزالم ستار (لمدة عام) ، بالستين ديلي نيوز (شهران) . وفي احصائية اجمالية للصحف والمجلات التي اوقفت او سحب امتيازها بشكل نهائي فقد بلغت ٤٦٪ من المطبوعات الصادرة ، وذلك بناء على المعلومات الرسمية الواردة في كتاب وزارة الثقافة الصادر عن مديرية الدراسات والبحوث (حول الصحافة في الاردن من عام ١٩٢٠ ـ ١٩٧٦) . اما بشان التعطيل المؤقت او الرقابة ، فهناك امثلة عديدة ومثالها : مداهمة مبنى صحيفة « الاخبار » اليومية في نهاية عام ١٩٧٥ ـ واعتقال العاملين فيها واجبارهم على توقيع تعهدات بعدم العودة الى مركز الصحيفة ، ولم يكن قد صدر بعد اي قرار حكومي بتعطيل الصحيفة ، كذلك مداهمة مقر نقابة الصحفيين في اليوم التالي من اغلاق (الاخبار) ، واعتقال (سالم النحاس) و (فهد الريماوي) واخرين ، واستمرت سياسة التوقيف عن الكتابة (فهد الفانك تموز ١٩٨٣) (طارق مصاروة) وارتفعت وتيرة التضييق على حرية التعبير ، فكان ان اتخذت حكومة (زيد الرفاعي) في اواخر اب ١٩٨٨ ، اجراءات لضبط واعادة ترتيب البيت الصحفي ، باستبدال الكادر في الصحف الاردنية باخرين اكثر ولاء للحكومة ولسياساتها ، من خلال ما يسمى لجنة الامن الاقتصادي) فاستبعدت على سبيل المثال (محمود الشريف) من عضوية مجلس ادارة (الدستور) ، واوقفت جريدة (الجيروسالم بوست) التي كانت تحت ادارة (اسامة الشريف) ، كذلك ابعدت (محمود الكايد) عن رئاسة مجلس ادارة (الراي) ورئاسة تحريرها تحت ذريعة انها صحيفة تراعي (المزاج العام) اكثر من اللازم ، ولا تعكس توجهات الدولة ، ولا تبرزها في صفحاتها بشكل مقنع وجذاب ، وكان قد سبقها حل رابطة الكتاب الاردنيين في حزيران ١٩٨٧ ، وتشديد على النقابات المهنية وحتى في احتواء ما يسمى (الانفراج الديمقراطي) منذ عام ١٩٨٩ ، فهناك العشرات من الامثلة عن التضييق على حرية التعبير والراي ، وخاصة على صحف المعارضة الوطنية والديمقراطية ، سواء باعتقال الصحفيين او تقديمهم للقضاء ، ومن ابرز الشواهد على ذلك صحف « الاهالي » ، « المجد » ، [illegible] وصحف اخرى تنتظر (وابلا) من العقوبات بموجب مشروع القانون المقدم من الحكومة للمجلس النيابي ، والذي يستهدف قتل كل تعبير عن الراي والغاء الوظيفة الفعلية للصحافة ولحرية الفكر والتعبير التي يصونها الدستور الاردني وقوانين حقوق الانسان ، اضافة للشرائع السماوية .

في ندوة حول « قانون المطبوعات والنشر »

ـ النجداوي : القانون يتعارض مع الدستور والميثاق الوطني والاعلان العالمي لحقوق الانسان .. والمطلوب محكمة دستورية عليا ..
ـ الجولاني : السبب الاخلاقي مجرد ذريعة لمحاربة الحريات الصحفية ..

اربد : سهير ابو رواق

الاهالي ـ بدعوة من لجنة التنسيق الحزبي لاحزاب المعارضة / اربد اقيمت ندوة حول « قانون المطبوعات والنشر » شارك فيها المحامي احمد النجداوي والصحفي عاطف الجولاني رئيس تحرير جريدة السبيل وعدد من نواب محافظة اربد وسط حضور كبير .

قانون المقموعات

المحامي احمد النجداوي قال : ان الحكومات الاردنية المتعاقبة خبيرة بتفجير الازمات بدءا من ازمة الخبز وصناديق الادخار وانتهاءا بمشروع قانون المطبوعات وهذا التفجير ليس من فراغ بل جاء لتكميم الافواه والمعارضة واطالة عمر الحاكمين ..

واشار : الى ان هذا القانون يتعارض تماما من حيث المبدأ مع الميثاق الوطني ولا يتفق مع الدستور ولا مع المواثيق الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الانسان لان العقوبات والمحظورات تطغى على بنود القانون وتمس كل من لهم علاقة بالصحافة ، ومنها قضية الاغلاق الكيفي الذي يتسبب في قطع ارزاق العديد من الاسر كذلك فرض الغرامات المالية الكبيرة التي تتراوح ما بين ١٠ الاف الى خمسين الف دينار اردني ، عدا ان ارتفاع رأسمال الصحيفة الذي يؤدي الى احتكار مهنة اصدار الصحف . المطلوب محكمة دستورية عليا تقرر مشروعية القوانين .. ويبقى القول ان الحاكمين ليس لهم مصلحة في اظهار هذه المحكمة على حيز الوجود ..



● احمد النجداوي

قانون اكثر من عرفي

الصحفي عاطف الجولاني رئيس تحرير جريدة السبيل قال : ان هذا القانون جاء للضييق على مجالات العمل السياسي وعلى نشاطات الاحزاب وعمل النقابات عن طريق منع الاعتصامات والاضرابات ..

واشار الى ان السبب الرئيسي وراء اصدار قانون المطبوعات مرتبط بالعملية السلمية وتطبيع العلاقة مع اليهود بالاضافة الى ان اخفاق الاداء الحكومي على الصعيد الاقتصادي والسياسي وتوتر العلاقات مع الشعب يدفع الحكومة الى اتباع سياسة تكميم الافواه خاصة كل صوت معارض يؤثر في الشارع عن طريق اقرار مثل هذا القانون الذي استخدم السبب الاخلاقي مجرد ذريعة لمحاربة الحريات الصحفية .

ونوه الى ان هذا القانون اكثر من عرفي وسيدمر مهنة الصحافة الصحيفة ويهدد استمرار وجودها ويحول دون انشاء صحف جديدة وتوسيع دائرة المحظورات التي تحصن جميع الوزارات والمؤسسات ، وتمنع الصحفي من الحصول على المعلومات باي شكل وتعامله وفق سوء النية كذلك فالاعلانات الحكومية توزع على الصحف حسب مزاجية مدير المطبوعات والنشر .. ويبقى القول ان مشروع القانون بمجمله محاولة لتصوير كل معارض بانه ليس حريصا على المصلحة الوطنية .. في الوقت الذي فيه كل اطياف وفئات المجتمع الاردني المدني اعلن رفضها لمشروع هذا القانون الذي يعتبر الغاء للصحافة وحرية الكلمة ..

فالديمقراطية الحقة بحاجة الى وجود حرية الصحافة والتعبير ..

حزب المستقبل يصدر بيانا :

قانون المطبوعات : يقطع الطريق الى حوار وطني منتج

الاهالي ـ اصدر حزب المستقبل بيانا حول مشروع قانون المطبوعات والنشر اكد فيه ان الاسباب الموجبة ، التي اوردتها الحكومة ، لتبرير اصدار القانون ، لا تتطلب اصدار قانون بديل ، وان المشروع ، بما جاء به من قيود ، يجافي نص وروح المادة الخامسة عشرة من الدستور التي تنص على ان « الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون » وانه يحصر حق اصدار الصحف ، بفئة قليلة من الميسورين وان مشروع القانون يتوسع بشكل كبير في شمول للموضوعات التي يحظر نشرها ، بعبارات عامة ، تحتمل ان يدرج تحتها اي شيء ، وبالتالي يمكن ان تطال المحظورات اي موضوع ، قد تقرر الحكومة ، او دائرة المطبوعات منع تناوله ومناقشته ، تحت طائلة القانون .

واكد البيان ان العقوبات الواردة في المشروع ، تتمثل بغرامات باهظة جدا لا تتناسب وحجم المخالفات .

واكد البيان رفض مشروع القانون لانه يؤدي الى تحجيم الصحافة وتهميشها ، والتضييق عليها بشكل غير مسبوق ، يحول دون قيامها بواجبها ورسالتها الوطنية ، كجهاز رقابة شعبي مستقل محايد .

كما يرى البيان ان طرح هذا المشروع في هذا الوقت بالذات ، الذي يفترض فيه ان يكون الجميع صفا واحدا في مواجهة التحديات المصيرية ، التي يتعرض لها الاردن وفلسطين ، من قبل العدو الصهيوني ، لا يخدم هدف التلاقي حول قواسم مشتركة ، توحد الصفوف لمواجهة ذلك التحدي ، وان الحكومة بطرحها هذا المشروع ، تقطع الطريق على محاولات البدء بحوار وطني هادف وهادئ .

ويرى البيان ان اصدار هذا المشروع لا يمكن ان ينظر اليه بمعزل عن مجمل سياسات واجراءات الحكومة المقيدة للحريات العامة ، بدءا من اصرارها على قانون الصوت الواحد ، لانتخابات مجلس النواب بالرغم من المعارضة الشديدة له ، من قبل معظم مؤسسات المجتمع المدني ، مرورا بمنع المهرجانات والفعاليات الحزبية والشعبية ، وكان اخرها منع مهرجان تضامني مع العراق الشقيق في مجمع النقابات المهنية ، وصولا الى ما يردده وزراء في الحكومة ، حول اعداد مشروع قانون يسعى الى تقييد العمل السياسي المنظم يهدف ويؤدي عمليا الى تصفية الاحزاب السياسية ، التي تخالف سياسات ومواقف الحكومة الداخلية والخارجية ، بما ينسجم مع رؤى تلك الاحزاب للصالح العام ، ضمن اطار التعددية السياسية والفكرية ، التي ترفع شعارها الحكومة قولا .

ودعا البيان الحكومة ان تراجع سياساتها الداخلية ، خصوصا في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين ، وخصخصة الشركات والمؤسسات الوطنية الاستراتيجية ، التي شيدت بعرق وجهد الاردنيين ، وتراكم الديون على اجيالهم القادمة ، ومراجعة سياساتها الخارجية بمراجعة مجمل العلاقات مع اسرائيل ، بما ينسجم مع انتمائنا الطبيعي والشرعي لامتنا العربية ، قبل ان تصل الامور ، لا قدر الله ، الى نقطة اللاعودة ، وما تؤدي اليه من عواقب ، يصعب تحملها او احتوائها .

الرفاق يكتبون

اوقفوا مجزرة « الاسعار »

بقلم : حسن ابو عيسى / اربد

يتواصل التصاعد في مؤشر غلاء معيشة المواطن بعد حزمة القوانين الاقتصادية التي تستهدف « التجويع » و « الافقار » ، كان اخرها « تعويم » و « تحرير » اسعار العديد من السلع التموينية الاساسية ورفع يد الحكومة عن الرقابة .

ان نسبة « ٣٣ر٥٪ » في الارتفاع من نيسان ١٩٩٧ الى نيسان ١٩٩٨ ، كما تدل الاحصائيات الرسمية خلال عام تؤشر على خطورة الاوضاع في ظل تفاقم الاوضاع الاقتصادية ، في حين ان مستويات الدخل تكاد ان تكون ثابتة ولا تتناسب مع التسارع الحاد في ارتفاع اسعار السلع ..

ولعل « الفوضى » التي تحكم السوق والتي باتت اسيرة لعدد من المحتكرين ، تجعل المستقبل اكثر قتامة في حياة الغالبية العظمى من ابناء شعبنا ، وتجعلنا نؤكد ان النضال من اجل وضع حد ادنى للاجور ينبغي ان يحتل اولوية على جدول اعمال الطبقة العاملة والقوى الوطنية ، وانه لا بد من تشديد النضال الوطني والعمالي من اجل ربط الرواتب بسلم غلاء المعيشة .

مرة اخرى ، نقول ان سياسة الحكومة المتدولة هي سياسة ضارة بابناء شعبنا ولا يقتصر ضررها فقط على العمال والكادحين ، بل تطال الطبقة الوسطى التي تتعرض للانسحاق لتزيد باعداد المتضررين في البناء الاجتماعي لبلادنا .

حواتمة « للأهالي »

حق العودة حق مقدس لكل ابناء ومناضلي شعبنا

الاهالي - خاص - قال نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان عودته الى ارض فلسطين تأتي في اطار الاستعداد للمرحلة الجديدة في الوضع الفلسطيني وذلك مع اقتراب انتهاء فترة المرحلة الانتقالية (٤-٥-١٩٩٩)، والمبادرة التي اطلقتها الجبهة في المؤتمر الرابع الاخير.

وجاء هذا التصريح اجابة على سؤال من الاهالي الى التصريحات التي اطلقها الناطق بلسان منسق انشطة وزارة الجيش الاسرائيلية في الاراضي المحتلة شلومو درور لصحيفة «الايام» الفلسطينية الاسبوع الماضي، بأن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترفض اية شروط لعودة امينها العام نايف حواتمة الى الوطن باعتباره احد القادة التاريخيين للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ولمنظمة التحرير.

وكان درور الذي تحدث عن السماح لاثنين من ابرز قادة « فتح » والمقاومة بالدخول الى الوطن، وهما فاروق القدومي (ابو لطف) ومحمد غنيم (ابو ماهر)، قد قال ان دخول الامين العام للجبهة الديمقراطية مرتبط بتخليه عما اسماه بالحلول « الارهابية » وقبوله بالحل السياسي. كما هو مرهون بردة الفعل المحتملة للشارع الاسرائيلي على دخوله.

واكد الناطق باسم الجبهة الديمقراطية ان تصريح الناطق العسكري الاسرائيلي يؤكد ان سلطات الاحتلال هي التي تعيق عودة الامين العام للجبهة الديمقراطية الى الوطن، علما بانه كانت قد تمت الموافقة، في العام ١٩٩٦، على عودته اسوة بسائر اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، لكن سلطات الاحتلال عادت وعرقلت هذه العودة.

كما يؤكد ان سلطات الاحتلال تتعاطى مع الشعب الفلسطيني وقادته من منطلق الاملاء التعسفي والتطويع السياسي. فاي حل سياسي يقصد الناطق الاسرائيلي في حديثه، في وقت تمتنع فيه حكومة اسرائيل حتى عن تنفيذ الحلول القاصرة وغير المتوازنة والظالمة التي وقعت عليها في اوسلو وطابا والخليل؟! وهل ما هو مسموح به للاسرائيليين اليهود من حرية تعبير وتعددية سياسية ممنوع على الشعب الفلسطيني؟!

ان الجبهة الديمقراطية باعتبارها احدى القوى الرئيسية في منظمة التحرير انتقدت اتفاق اوسلو وملاحقه باعتبارها لا تقود الى سلام حقيقي ينصف الشعب الفلسطيني ويؤمن مصالح وامن طرفي الصراع وليس مصالح وامن طرف واحد فقط. كما كانت منذ اكثر من ربع قرن من اول دعاة السلام الشامل المتوازن القائم على انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والسيادة دولته المستقلة في القدس العربية والضفة وقطاع غزة، وضمان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية.

واكد نايف حواتمة للاهالي ان حق العودة، حق مقدس لكل ابناء ومناضلي شعبنا ولكل اللاجئين والنازحين في الشتات.

انه حق انساني اخلاقي وطني وقومي فضلا عن انه حق مشرع ومقر وفق ارادة الشرعية الدولية (١٩٤، ٢٣٧). لكنه بنفس الوقت مصادر على يد الاحتلال والتوسعية الاسرائيلية الصهيونية وسياسات القوة والغطرسة التي تستحوذ على مصادر استمرارها من اتفاقات اوسلو التي تجاهلت القرارين الامميين بحق اللاجئين (١٩٤) والنازحين (٢٣٧)، ومن الادارة الامريكية.

منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدورة قطاع غزة (نيسان / ١٩٩٦) اعلنا رفضنا لدورة المجلس او حتى حضورها لأسباب سياسية ذكرناها في حينه وفي مقدمتها تمرير اتفاقات اوسلو الظالمة بعد ثلاث سنوات على عقدها من وراء ظهر الشعب والمجلس الوطني والغاء ميثاق منظمة التحرير عملا بالرسائل المتبادلة بين رابين وعرفات (٩/٩/١٩٩٣). واثناء ذلك اعلنت عن استعدادنا للعودة الى الوطن بعدما اعلن بيريس امام الكنيست بان حكومته ستسمح للمعارضة وقادتها (وذكر حواتمة بالاسم) بالعودة الى فلسطين.

ويضيف حواتمه انما في حقيقة الامر كانت وما زالت الحدود مغلقة امامنا بالكامل وما زال الى الان الجدار الكبير مرتفعا امام كل قوى وكوادر وقيادات المعارضة الجادة والتاريخية.

ان سلطة الاحتلال تدرك جيدا المعنى العميق لعودة كوادر وقيادات المعارضة الى الوطن الفلسطيني، وتدرك جيدا بان هذه العودة ستخدم بالضرورة الخط الوطني الكفاحي الفلسطيني في مقارعة كل سياسات التهويد والاستيطان والاحتلال، وارتباط العودة بالمبادرة الوطنية الشاملة التي تقدمت بها الجبهة الديمقراطية لشعبنا وفصائله واحزابه وشخصياته والعالم في ايار / مايو ١٩٩٨ لاعلان بسط سيادة دولة فلسطين بحدود ٤ حزيران / يونيو عملا بقرارات مجلس الامن الدولي التي تعترف بانها حدود الارض الفلسطينية المحتلة وعملا بالشطر الاخر من قرار الامم المتحدة (١٨١ لعام ١٩٤٧) الذي قضى باقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة على جزء من ارض فلسطين التاريخية، وبقي القرار معطلا حتى الان.

فالوطن الفلسطيني يشكل الان بؤرة للتوتر وساحة الصراع المركزية ضد المشروع التوسعي الصهيوني. لذا لم نترك فرصة واحدة الا ودفعنا من خلالها ما نستطيع من كوادر واعضاء وقيادات الجبهة الديمقراطية، ونحن نعتز ونفخر بان الكثير من اعضاء المكتب السياسي للجبهة والاكثرية اللجنة المركزية متواجدون في الميدان على مساحة الوطن في وسط شعبنا في الضفة والقدس والقطاع فضلا عن وجودنا في كل مخيمات وتجمعات الشتات.

لا اخفي شعبنا وامتنا العربية سرا باننا طالبنا تدخل عديد القوى الدولية لتيسير عودتنا الى الوطن وواصلنا اتصالاتنا مع (روسيا، الصين، النرويج، دول الاتحاد الاوروبي ...) لدفع سلطات الاحتلال نحو اعادة مراجعة موقفها وتغييره، الا ان الرفض الاسرائيلي كان وما زال سيد الموقف ان مبادرتنا (ايار ١٩٩٨) تتطلب اعادة بناء الخارطة الشعبية والسياسية الفلسطينية وهذا ما تخشاه حكومة نتنياهو ولذا اعلن شلومو درور (٢٢/٦/١٩٩٨) الناطق بلسان وزارة الحرب الاسرائيلية رفض السماح لحواتمة بالعودة الى الضفة والقطاع، واعلن ان حواتمة مارس « سياسة الارهاب » « وعلى اسرائيل ان تقيس ردات فعل الشارع الاسرائيلي » بينما امكن السماح للاخوة فاروق قدومي وابو ماهر محمد غنيم بالعودة كما عاد عرفات والاخرون.

ان عودة حواتمة الى فلسطين تعني عودة واحد من مناضلي شعبنا الفلسطيني واحد قادة منظمة التحرير وحركتنا الوطنية المكافحة ضد اتفاقيات الاذعان. فالعودة لن تكتمل الا بعودة كل الشعب، والعودة ستكون عاجلا ام اجلا للافراد والقيادات وصولا للشعب كله. وعلى ابواب المرحلة الجديدة التي نعيشها، خاصة مع اقتراب فترة المرحلة الانتقالية (٤/٥/١٩٩٩)، نعتقد بان هناك العديد من القضايا الجوهرية يجب الاستعداد والاعداد الجيد لها على المستوى الفلسطيني. لذا بادرنا في مؤتمرنا الوطني العام (ايار / مايو ١٩٩٨) الى اطلاق مبادرتنا الجديدة القائمة على اساس استيعاب كل المعطيات والوقائع الراهنة. والسير بخطى حثيثة نحو اعادة بناء الائتلاف الوطني العريض في صفوف شعبنا وحركتنا الوطنية بين الداخل والخارج واعادة الاعتبار لائتلاف منظمة التحرير الواحدة الموحدة والمرجعية الشرعية لشعبنا عملا بمبادرة الجبهة الديمقراطية للحوار الوطني الشامل الجاد والمسؤول (شباط / فبراير ١٩٩٧). كما في اعلان بسط (٤/٥/١٩٩٩) يوما لاعلان بسط السيادة السياسية لدولة فلسطين على كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في القدس والضفة والقطاع عملا بقرارات مجلس الامن الاجماعية.

ان هكذا استحقاقات لا بد من الاستعداد لها بالعودة الى بناء البيت من جديد وتحصين واشتقاق السياسات الوطنية الواقعية.

ودخول نايف حواتمة الى الوطن سيكون بالتاكيد في هذا السياق وفي الاطار الاستعداد للمرحلة الجديدة في الوضع الفلسطيني ولهذا كله تلتقي حكومة تحالف اليمين برئاسة نتنياهو رفض عودة حواتمة الى ارض الوطن المحتل متسلحا بمظالم وشروط اتفاقات اوسلو.

○ نايف حواتمه

في ضوء قرار توسيع حدود القدس

داود تلحمي : يدعو الى تحرك شامل لمقاطعة اسرائيل

الاهالي : رام الله - خاص - دعا داود تلحمي، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الى تحرك فلسطيني وعربي ودولي لاتخاذ قرارات واجراءات ملموسة في مجلس الامن الدولي بحق اسرائيل، لاحتقارها المستمر للقوانين الدولية والقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بوضع القدس والاراضي الفلسطينية الاخرى المحتلة عام ١٩٦٧.

واعتبر تلحمي ان قرار الحكومة الاسرائيلية يوم الاحد الماضي بتوسيع حدود بلدية القدس لابتلاع مزيد من اراضي الضفة الغربية شرق القدس باتجاه اريحا وغربها باتجاه رام الله يشكل تحديا وقحا للمجتمع الدولي باسره. ولا تكفي في مواجهة هذا التحدي عبارات العتاب الامريكية الخجولة او حتى الادانات اللفظية التي لا تذهب باتجاه اجراءات عملية.

ورأى داود تلحمي ان لا شيء يمكن ان يردع حكومة التطرف الاستيطاني الاسرائيلية الا سياسة دولية حازمة تطبق على اسرائيل ما طبق على نظام جنوب افريقيا العنصري في الثمانينات من مقاطعة شاملة حتى تتوقف عن الاستهتار بالقوانين والاعراف الدولية وتتخلى عن تمددها الاستعماري وسياسات التطهير العرقي التي تمارسها في القدس وفي مناطق محتلة اخرى تسعى الى ضمها عنوة اليها.

وحماس تدين

كما اكدت حماس ايضا في بيان لها من فلسطين ان خطوة توسيع حدود القدس تعكس حجم استهتار الارهابي بنيامين نتنياهو في تعامله مع الامتين العربية والاسلامية، وتفضح حجم الضعف الذي بات يعتري الامة ويقعدها عن مواجهة عدوها والتصدي لمخططاته الاجرامية، واكد البيان ان الاجراءات الصهيونية الاخيرة التي تستهدف القدس تستدعي من جميع القوى الفلسطينية ومن بينها سلطة الحكم الذاتي الالتفاف حول مشروع المقاومة، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في سجون الحكم الذاتي، وافساح المجال امام المجاهدين للرد على اجراءات العدو ومشاريعه بدلا من الاكتفاء بالتظلم بين يدي الولايات المتحدة والمطالبة بتطبيق الاتفاقات.

وتدعو الدول العربية والاسلامية بتحرك جاد دفاعا عن المقدسات وحقوق الامة في فلسطين.

امهات المعتقلين الفلسطينيين يتعرضن للضرب المبرح

الاهالي / ذكرت منظمة فلسطينية للدفاع عن حقوق الانسان ان عددا من امهات بعض المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية قد تعرضن للضرب المبرح من جانب الشرطة الفلسطينية ولقد حصل ذلك حين توجههم الى دائرة رسمية للمطالبة بتقديم مساعدات مالية لهم.

وفيما نفى مسئول فلسطيني « بشدة » صحة هذه الاتهامات نقل مركز حقوق الانسان عن المواطنة شاهرة ابو النجاه والدة المعتقل هيثم الذي يقضي عقوبة في سجن نفحا الاسرائيلي مدتها ١٥ عاما، بان شرطيا فلسطينيا قد لوى ذراعها فيما انهال شرطي اخر عليها بالضرب مستخدما كعب بندقية حين كانت تهم بالدخول الى وزارة المالية التابعة للحكم الذاتي. وقالت المواطنة المسنة ان شرطيا ثالثا اقدم على دفعها حين تدحرجت على درجات الوزارة مضيفة بان نساء فلسطينيات قد تعرضن معها للضرب المبرح لمجرد انهن كن يطالبن بصرف مساعدات لهن!



مؤتمر اتحاد العاملين في الوكالة

جدولة اجراءات جماعية للمطالبة بحقوق العاملين

الاهالي - خاص - عقد في عمان يوم ٢٥/٦/١٩٩٨ مؤتمر اتحاد العاملين المحليين في وكالة الغوث وصدر عن المؤتمر البيان التالي:

لقد عقد مؤتمر الحادكم السنوي بحضور كافة الممثلين لكافة القطاعات في مناطق العمليات بتاريخ ٢٤-٢٥/٦/١٩٩٨ وكان سير المؤتمر على النحو التالي:

اليوم الاول: افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية من رئيس الاتحاد السابق ونقل رئاسة الاتحاد الدورية الى ممثل العاملين في سوريا - ناقش المؤتمر الاحداث والمستجدات التي حدثت بين ادارة الوكالة واللجنة التنفيذية بعد انتهاء مؤتمر العاملين الماضي لعام ١٩٩٧.

- توصل المؤتمرون الى ان هذا المؤتمر له طابع استثنائي وذلك بسبب جمود المحادثات مع ادارة الوكالة وعدم وجود اي ردود ايجابية من قبل ادارة الوكالة على طلبات المؤتمر السابق بسبب سياسة المماطلة والتسويف التي تنتهجها الادارة. وبناء عليه قرر المؤتمرون عدم الانتقال الى اي بند من بنود جدول الاعمال الا اذا كان هنالك رد ايجابي على الطلب الاول وهو سياسة الرواتب والاجور.

هذا وقد تم جدولة اجراءات ذات طابع جماعي في كافة مناطق العمليات وفق جدول زمني محدد، في حالة الرد السلبي.

اليوم الثاني:

بكلمة ترحيبية هادفة استقبل فريق الادارة مع شرح بسيط وموجز وطلب الى السيد مدير الادارة بالرد على المطالب المقدمة من المؤتمر سابقا وطلب رئيس المؤتمر اجراء مسوحات شاملة في كافة المناطق وفق ما يلي:

١) اجراء مسوحات تلزم ادارة الوكالة بالنتائج.

٢) اعتماد المعايير التي قدمت في شهر تموز / ٩٧.

٣) الا تتعدى المسوحات شهر ايلول ٩٨، اي قبل انعقاد اجتماع الدول المانحة.

٤) دفع زيادة مؤقتة لحين الانتهاء من المسوحات.

هذا وقد تمت مناقشة هذا الطلب بكافة تفاصيله مع الادارة الذين طلبوا نقل هذه المطالب للمفوض العام واكد المؤتمر لفريق الادارة ضرورة اعطاء جواب المفوض خلال اسبوع من تاريخه.

وسوف نوافيكم باذن الله تعالى برد المفوض العام حال وصوله، ونعدكم ان ننفذ ما اتفق عليه من اجراءات في حال الرد السلبي.

وفض الاجتماع مع اصرار الجميع على الوصول الى حقوقنا بما يضمن الحياة الكريمة واللائقة لكافة العاملين.

لجنة الدفاع عن حق العودة

يلتقي اعضاء مؤتمر العاملين بالوكالة

الاهالي - خاص - التقى وفد من لجنة الدفاع عن حق العودة / الاردن وعلى رأسه امين السر - احمد يوسف مع مندوبي مؤتمر اتحاد العاملين في الاونروا والممثلين للعاملين في وكالة الغوث في غزة، الضفة، الاردن، سوريا ولبنان، حيث قدم شرحا وافيا عن التوجهات السياسية واليات العمل للجان الدفاع عن حق العودة وان اللجان تهدف الى قيام حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين في عموم الساحات وعلى قاعدة وحدة الشعب الفلسطيني مستهدفة عقد مؤتمر عام للاجئين الفلسطينيين، حتى ياخذ اللاجئون الفلسطينيون قضيتهم بيدهم في دعم واسناد النضال الوطني الفلسطيني من اجل حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على التراب الوطني الفلسطيني. كما اشار الى ان احزاب المعارضة الاردنية اصدرت موقفا موحدا في دعم واسناد حركة اللاجئين هذه من موقع ان مهمة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي والدفاع عن استقلال وسيادة الاردن هي مهمة وطنية مشتركة وعليه تبنت احزاب المعارضة هذه الحركة وانخرطت بها. وتناول الحديث الدفاع عن حقوق العاملين في وكالة الغوث وذلك من خلال المذكرات التي رفعتها اللجنة الى المفوض العام للاونروا والى الدول المانحة وانها مع ممثلي اللاجئين المنضوين بها على استعداد تام للتضامن مع العاملين في مطالبهم العادلة وبالاجراءات والتدابير والخطوات التي يوافقون عليها.

ومن جانبهم رحب السيد محمد محيسن رئيس لجنة المعلمين / الاردن بوفد لجنة الدفاع عن حق العودة وابدى الاستعداد الكامل والتام للتعاون والتنسيق.

كما قدم الدكتور خالد الحلو من مندوبي الضفة وغزة ترحيبا عاليا بالتوجهات السياسية واليات عمل لجان الدفاع عن حق العودة / الاردن وقدم شرحا عن واقع لجان العودة في القارعة وبيت لحم والمؤتمرات التي تم عقدها لهذا الشأن، مبديا استعداده للتعاون والتنسيق مع لجان الدفاع عن حق العودة في الاردن.

وطرح وفد لبنان المشاكل المستعصية للاجئين الفلسطينيين في لبنان من حصار المخيمات، من اعادة هيكلة مخيم برج البراجنة ومحاولة فتح شوارع واسعة فيه كما سيعرض الكثير من بيوت اللاجئين للهدم وبالتالي تهجيرهم وطرحوا الاشكالية الناشئة وحرمانهم من ابسط الحقوق المدنية.

واخيرا ابدى السيد خالد سريس عضو الوفد ترحيبه بالتوجهات السياسية للجان الدفاع عن حق العودة في الاردن وتمنى ان تتوحد القوى والفصائل والفعاليات الشعبية للاجئين في لبنان من اجل قيام حركة موحدة للاجئين اسوة بساحات اللجوء الاخرى، وابدى استعداده للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع لجنة الدفاع عن حق العودة في الاردن.

مجموعة العمل الدولية للاجئين الفلسطينيين دعم خطط التوطين

الاهالي - ابدت مجموعة العمل الدولية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استعدادها لتقديم مساعدات مالية لمشاريع البنية التحتية والفردية التي تزمع الحكومة تنفيذها في احزمة الفقر والمخيمات. وذكر ممثل الاردن في اعقاب الاجتماع الذي عقد في واشنطن لمعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وشارك فيه ممثلون من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وكندا والجماعة الاوروبية واسرائيل بان المشاركين في المؤتمر قد تدارسوا خلال الايام الاربعة الذي استغرقها المؤتمر المخطط والاجراءات التي ستتخذها الحكومة لتحسين مستوى الخدمات واقامة البنية التحتية للمخيمات مؤكدين استعدادهم لتقديم ما يلزم من مساعدات نقدية وعينية لتطبيق ما يسمى بحزمة الامان الاجتماعي.

ويذكر ان الجهات الرسمية قد اعلنت في وقت سابق ان ما ستتحمله الخزينة تنفيذا لهذا المشروع في ثلاث عشر مخيما تساوي لاجئين فلسطينيين ولايجاد فرص عمل لهم يقدر باربعماية وثلاثين مليون دينارا .. وهو مبلغ كبير يتعدى الموارد المالية لخزينة الدولة ويتوقع المراقبون ان تقدم مجموعة عمل اللاجئين الفلسطينية الجزء الاكبر منها لتمكين الاردن بذلك من تطبيق احد بنود معاهدة وادي عربة والذي ينص بأن تتعاون كل من الاردن واسرائيل على توطين النازحين واللاجئين الفلسطينيين!

من برنامج لجان الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين / الاردن

أ - ان البرنامج السياسي والنظام الداخلي يهدفان الى بناء حركة جماهيرية ديمقراطية مستقلة وموحدة للاجئين الفلسطينيين ترتكز الى اطر الحركة الجماهيرية المنظمة وبما يؤمن لها العمق الضروري ويسلحها بعوامل التواصل والمراكمة والارتقاء وتعمل هذه الحركة على علاقة التواصل بين اللاجئين في الوطن والشتات وذلك بالمؤتمرات واللقاءات والمراسلات وتبادل المعلومات والخبرات.

ب - الدفاع بكافة الوسائل السلمية والديمقراطية المشروعة عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم المغتصب كحق طبيعي لهم كفلته المواثيق الدولية وشرعة حقوق الانسان وقرارات هيئة الامم المتحدة وخاصة القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ وتمكينهم من حق ممارسة تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني.

ج - التاكيد على اصرار اللاجئين في رفض التعويض والتوطين وتمسكهم بحق العودة الى وطنهم.

د - التاكيد على حق النازحين في العودة وانهم كاللاجئين في هذا الشأن والمطالبة بتنفيذ القرار رقم ٢٣٧ المتعلق بحق النازحين عام ١٩٦٧ في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم.

هـ - العمل على بقاء وكالة الغوث واستمرار خدماتها وعدم تقليص هذه الخدمات او انحرافها الى غايات اخرى واعتبار ان هذه الخدمات فضلا عن كونها ضرورية ولازمة فهي تمثل التزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين والى ان تجد قضيتهم حلا عادلا لها.

و - العمل بكل الوسائل والسبل على بقاء مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين وعدم المساس او الاخلال بطبيعتها التي تصون هويتها السياسية باعتبارها تمثل جسم الضحية لوحشية وهمجية العدو الصهيوني وحلفائه الذين طردوهم من بلادهم واقاموا دولته على ارضهم. ز - المحافظة على كافة الحقوق المكتسبة للاجئين الفلسطينيين باعتبارهم مواطنين مرابطين الى ان تتيسر لهم العودة الحرة الى وطنهم

بذريعة تمسكه بقرارات مجلس الامن :

الاردن يرفض عرضا عراقيا لبيعه شعيرا بنصف سعره في الاسواق الدولية

الاهالي ـ كشفت مصادر حسنة الاطلاع ان وزارة الزراعة العراقية قد عرضت عبر القنوات التجارية والدبلوماسية على الاردن بيعه فائض انتاج العراق لهذا العام من الشعير ونقلت عن مسئولين عراقيين بان سعر البيع للطن الواحد ٧٠ دولارا اي ما يعادل نصف السعر الذي يتحمله الاردن لدى شرائه الشعير من الاسواق الدولية. واكدت هذه المصادر بان اغراءات السعر وتسهيلات الدفع التي عرضتها وزارة الزراعة العراقية لم تلاقي تجاوبا مع الجهات الرسمية الاردنية لتي قامت بدورها باشعار الجانب العراقي بان تقيدها بقرارات مجلس يحول دون استيراد الشعير العراقي. ولاحظ رجال اعمال اردنيون يعملون في تجارة الحبوب بان رفض الاردن للصفقة العراقية قد تزامن مع وصول باخرة محملة بسبعة عشر الف طن من الشعير رفضت وزارة الزراعة ادخالها الى الاردن لاصابتها بالفطريات السامة وقالوا ان ما يثير الدهشة في رفض الاردن للعرض العراقي ان دولة مثل تركيا تسمح بتهريب ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار من النفط العراقي عبر حدودها المشتركة مع العراق وانها رفضت في حالات كثيرة الاستجابة للضغوط الامريكية بوقف تهريب النفط تمشيا مع مصالحها الاقتصادية التي تقضي بالحصول على النفط العراقي الرخيص مؤكدين بان تعامل الاردن تجاريا مع العراق بالوسائل والطرق التي تستخدمها تركيا في تعاملها التجاري مع العراق من شانه في حالة تهريب الشعير وغيره من السلع العراقية الرخيصة الى تخفيض ملموس في تكاليف الانتاج على المنشآت الانتاجية الاردنية وبيعها في السوق المحلي باسعار منافسة.

ناطق رسمي عراقي حول الضغوط الامريكية

الحديث عن استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء .. هراء محض

الاهالي / صرح ناطق رسمي عراقي بانه منذ ١٥/٤/١٩٩٨ تمارس الولايات المتحدة وبريطانية الضغوط على اعضاء مجلس الامن للقبول بمشروع قرار سيء ينص على فرض استمرارية برنامج (النفط مقابل الغذاء) . وتتجاهل الولايات المتحدة وبريطانية حقيقة ان هذا البرنامج انما هو اتفاق استثنائي ومؤقت بين حكومة العراق والامم المتحدة استنادا الى مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في ٢٠/٥/١٩٩٦ ، كما ان القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) اكد في فقرته التمهيدية الثالثة ان هذا البرنامج صمم كاجراء مؤقت لحين اتخاذ المجلس اجراءات اخرى فيما يتعلق باوجه الحظر المفروض على العراق والمشار اليها في القرار ٦٦١ .

ومما يزيد الاستغراب ان الولايات المتحدة وبريطانيا تواصلان ضغوطهما على الاخرين في المجلس لاستصدار هذا القرار السيء رغم ان المرحلة الرابعة لتنفيذ مذكرة التفاهم قد دخلت حيز النفاذ في ٣٠/٥/١٩٩٨ ولم يعد هناك اي مبرر لتدخل المجلس واستصدار قرار جديد.

لقد اوضحت الشواهد ، ومنها تقارير الامين العام عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، انه وبعد مضي اكثر من سنة ونصف على التنفيذ ، لم ينجح هذا البرنامج في وقف تدهور الحالة الانسانية في العراق ، كما ان الشواهد تشير الى ان المرحلة الرابعة منه لن تكون افضل من المراحل التي سبقتها ، اخذين بالاعتبار الانخفاض الحاد والمستمر في اسعار النفط . ولذلك فان من الواضح ان هذا البرنامج فشل في معالجة (الحالة التغذوية والصحية للشعب العراقي مثلما تمنت ذلك الفقرة التمهيدية الثانية من القرار ٩٨٦ (١٩٩٦) .

اضافة الى ذلك ، فلقد اصبح واضحا للجميع ان العراق قد نفذ التزاماته بموجب القسم (جيم) من القرار ٦٨٧ وان تنفيذ الفقرة (٢٢) من نفس القرار والخاصة برفع الحظر عن تصدير النفط العراقي وبقية المواد التي اصلها عراقي اصبح مطلبا انيا ملحا لا يمكن لمجلس الامن التغافل عنه ، ولذا فان الولايات المتحدة عندما تريد ان تفرض تحويل برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء من كونه اجراء مؤقت الى جعله صيغة دائمية فانها بذلك تريد فرض استمرار معاناة الشعب العراقي وعرقلة تنفيذ الفقرة (٢٢) من القرار ٩٨٦ في اسرع وقت ، وان الحديث عن استمرارية برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) هو هراء محض ولن يجد الا الرفض القاطع من قبل العراق . اننا ندعو المنصفين من اعضاء مجلس الامن الى رفض الضغوط الامريكية والبريطانية ، وعدم السماح لواشنطن ولندن بان يمررا مشروع قرارهما المشبوه.

● طه ياسين رمضان

في بيان حول استمرار الحصار على العراق

حزب المستقبل : نطالب الحكومة برفع الحصار عن العراق

الاهالي ـ في الوقت الذي اكدت فيه نتائج اعمال فرق التفتيش الدولية ، عن اسلحة الدمار الشامل بان العراق اصبح خاليا منها ، وعقد رئيسها اتفاقا يتضمن برنامجا زمنيا لاستكمال نقاط محددة ، خلال شهرين ، يصار بعدهما الى رفع الحصار بشكل تدريجي . تسعى الولايات المتحدة الامريكية لاطالة امد الحصار الجائر غير الانساني وغير القانوني على العراق الشقيق.

وقد اصدر حزب المستقبل بذلك بيانا اكد فيه ان الولايات المتحدة ما زالت تمارس بتصرفها العدائي هذا ضد العراق والامة العربية ، ازدواجا مشينا في المعايير ، وفي تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، التي تدعي الحرص على تطبيقها ، في الوقت الذي تبارك فيه حيازة اسرائيل لمختلف اسلحة الدمار الشامل بما فيها مئات الرؤوس النووية.

وطالب الحزب في بيانه الذي يستنكر فيه مواقف وسياسات الولايات المتحدة تجاه العراق وفلسطين وليبيا والسودان ، وكامل الامة العربية ، الحكومات العربية والاسلامية ، وفي مقدمتها الحكومة الاردنية ، بالعمل على كسر الحصار ، الذي هو حصار على الاردن ايضا ، وفتح الحدود للتبادل التجاري مع العراق استيرادا وتصديرا ، وانهاء خدمات شركة لويدز في العقبة فليم يعد هناك مبرر لعملياتها ، ونطالب كافة طلائع وفعاليات الامة العربية ، السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بتكثيف الجهود وتنسيقها ، على امتداد وطننا الكبير ، لكسر الحظر والحصار الرسمي العربي والاسلامي الجائر ضد العراق.

●سليمان عرار

في احتفال ١٠ سنوات على الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان

القذافي : امريكا اكبر خطر يواجه البشرية

الاهالي ـ خاص ـ اكد العقيد معمر القذافي الاسبوع الماضي في كلمة القاها بمناسبة مرور عشر سنوات على اعلان الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان بان هنالك شرائح عديدة في العالم اليوم مغبونة .. ومظلومة ومهضومة الحقوق في حاجة ماسة الى من يقف الى جانبها ويدافع عنها او حتى يبرز قضيتها . هناك عقوبات وظلم واضطهاد يطال جماعات بشرية مختلفة الاسباب ليست جديدة بالنسبة لهؤلاء المضطهدين .. الاسباب طبيعية اسباب خارجة عن ارادتهم اسباب تاريخية هناك اقليات وهناك ملونين واصحاب فلسفات وعقائد وراء هناك بقية الثقافات ولغات هذه الاشياء ليست جريمة حتى يضطهد صاحبها) هذه معطيات اجتماعية وطبيعية وانسانية والاسوأ من كل ذلك هو ان هذا الشيء المقدس والحساس الذي هو حقوق الانسان تستغل الان استغلالا لحسب الذي يستغلون هذه القضية المقدسة لا يكنون اي عطف على الانسان وحقوقه ومعروف الذين يتشدقون الان بالدفاع عن حقوق الانسان من هم .. هم الذين يقرضون الحضارات على الشعوب ويجوعون الشعوب ويقتلون الاطفال بالجملة ويستخدمون الصواريخ العابرة للقارات لقصف المدن الامنة والمنازل التي يسكنها المدنيون المسالمون الابرياء والذين يهددون امن الشعوب وامن العالم على سبيل المثال من في العالم على التطاول الامريكي وتطاولها على ميثاق الامم المتحدة ومخالفة امريكا لميثاق الامم المتحدة تطاولها على العدل الدولي والقانون الدولي والعرف الدولي هذه المهزلة هناك من يقف امامها قالوا امريكا كفي مهزلة.

● معمر القذافي

الناس الثقاة او العقلاء يصدق ان بلدا مثل الولايات المتحدة الامريكية تنحاز الى جانب حقوق الانسان .

العالم كله يعرف ان هذا البلد هو اشد اعداء الانسان بل الولايات المتحدة الامريكية تشكل خطرا حقيقيا ماديا على الوجود البشري .

وبدات الان الشعوب تواجه امريكا وبدا الهجوم الامعي المضاد

[illegible]

تكاليف دورة الالعاب الرياضية العربية

على حساب مخصصات معالجة جيوب الفقر !!

الاهالي ـ قدرت الجهات الرسمية اجمالي المبلغ الذي ستتحمله الخزينة العامة لتغطية نفقات دورة الالعاب الرياضية العربية التي ستعقد في عمان في السنة القادمة باثني عشر مليون دينار وقال وزير الثقافة والشباب بان مبلغ ٤ مليون دينار سيتم صرفها للاندية الرياضية كدفعة اولى من اصل المبلغ المخصص لهذه الدورة لشراء التجهيزات واللوازم ولاعداد اللاعبين الذين سيشاركون فيها مقدرا بقيمة المبلغ الذي سيتم انفاقه لاستضافة الفرق الرياضية العربية بثمانية ملايين دينار ويذكر ان مكان اقامة الدورة الرياضية العربية كان موضع جدل حيث اقترحت بعض الدول العربية النفطية ان تقام الدورة على ملاعبها واصرت على ذلك استنادا الى امكانياتها الرياضية وقدراتها المالية ولكنها سرعان ما تراجعت امام الحاح مثل الاردن بان تقام الدورة الى ارضه رغم ادراك الجهات الرسمية ان القدرات المالية لبلادن بالكاد تكفي لتغطية نفقاته الجارية وان ما ستنفقه لاقامة هذه الدورة سيتم اقتطاعه من المخصصات المالية للرضوية لدعم المواد التموينية ولمعالجة جيوب الفقر !!

تقرير البنك الدولي عن الشرق الاوسط

تجاهل الاكلاف الاجتماعية لوصفاته

كتب المحرر الاقتصادي

يثير اصرار البنك الدولي على وصلته المعروفة « للاصلاح الاقتصادي » واعادة الهيكلة تساؤلات بحجم الازمة التي تعانيها البلدان النامية تحديدا ، وحظوظ اقتصادياتها بالاندماج في الدولة الاقتصادية بناء على هذه الوصفات ، رغم الكم الكبير من المؤشرات التي ينشرها البنك نفسه في تقاريره ، سواء السنوية منها او تلك المتعلقة بالمناطق الاقليمية اذ تكشف هذه التقارير بشكل جلي ان البلدان التي التزمت تنفيذ ما جاء في وصلته لا زالت تعاني ازمات اقتصادية اجتماعية لا تقل حدتها عن مثيلاتها في البلدان الاخرى .

جغرافية المنطقة

في اخر تقاريره عن منطقة الشرق الاوسط يكشف البنك الدولي النقاب لاول مرة عن تحديده الجغرافي للمنطقة ، باعتبارها تمتد من المغرب غربا الى ايران شرقا ، بعد ان كان يحاول في تقاريره السابقة اضفاء نوع من الغموض ، عن شمول المنطقة لايران لاسباب سياسية تتعلق اساسا بالسياسة الامريكة المعروفة بالاحتواء المزدوج ضدها .

تمحور التقرير على فكرة ان المنطقة تقف الان عند مفترق طرق ، وعلى ان الاتجاهات العالمية تنمو باتجاه اضفاء مرونة جديدة على انظمة الانتاج ، وانشاء شبكات مالية ، وزيادة حجم التجارة الدولية ، ليخلص من ذلك الى ان الموقع الجغرافي او حجم الثروات الطبيعية لم يعد سببا لتقرير المصير الاقتصادي .

تنوع

لقد استند التقرير في توصيفه لحال المنطقة واوضاعها الاقتصادية القائمة الى شدة تنوعها الاقتصادي ، وضمها على السواء لبلدان غنية بالنفط وبلدانا تعاني من شحة الموارد بالنسبة لعدد سكانها . الا انها جميعا في تطورها الاقتصادي طوال ربع القرن الماضي كانت محكومة بالتغيرات التي طرات على اسعار النفط ، بحيث ان الزيادات الكبيرة في تلك الاسعار في اعقاب الصدمة النفطية مطلع السبعينات ، وفرت في السنوات التي تلتها الاساس اللازم للفترة من النمو السريع في البلدان النفطية ، كما في البلدان غير النفطية ، التي استفادت من تحويلات مواطنيها العاملين في منطقة الخليج والمساعدات التي قدمتها لها البلدان النفطية .

وبالتالي فان الانهيارات التي اصابت اسعار النفط في الثمانينات عكست نفسها على اقتصادات المجموعتين معا ، بانخفاض معدلات النمو الى ما دون ٢ر٠ بالمئة سنويا ابان الثمانينات . ورغم ارتفاعه الظاهري الى حوالي ٥ر١ ـ ٢ بالمئة في التسعينات ، الا انه بقي دون معدلات النمو السكانية التي تجاوزت بالمتوسط ٣ بالمئة سنويا . حتى في تلك البلدان « السباقة الى التصحيح الاقتصادي » مثل المغرب وتونس والاردن ، وايضا في البلدان «الاحدث عهدا بالتصحيح » مثل الجزائر واليمن ، حيث يعترف التقرير ان معدلات النمو فيها كانت اقل من البلدان التي لم تشرع بعد بتنفيذ « التصحيح » كسورية مثلا .

ويعزي التقرير ذلك اولا الى عدم تكلل العملية السلمية بالنجاح ، لانها لو نجحت ، براي التقرير ، لكانت اتاحت لبلدان المنطقة فرصة لاعادة تركيز اولوياتها بالابتعاد عن المواجهات السياسية ، والعسكرية والتوجه نحو التنمية الاقتصادية ، مشيرا الى امكان مساهمة العملية السلمية في استعادة تدفقات الاستثمارات الخاصة التي هي بامس الحاجة اليها ، مع حدوث انحسار تدريجي في تصورات المخاطر السياسية في المنطقة ، على حد تعبير التقرير .

مغالطات

الا ان التقرير المذكور تجاهل احصاءات نشرها البنك نفسه في تقرير عن انتشار الاسلحة افاد ان منطقة شرق الاوسط تصدرت قائمة مستوردي الاسلحة طوال السنوات الخمسة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ ، ولا يخفى على احد ان استيراد هذه الاسلحة لم يكن في معظمه على الاقل بسبب النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

في المرتبة الثانية لاسباب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي يشير التقرير الى انه بالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي نفذت في البنية الاساسية ، والتي ساهمت بها مؤسسات التمويل الدولية الى حد ما مستحوذة على ثلث تقديماتها للمنطقة ، تحديدا في التعليم والرعاية الصحية ، فان مظاهر النقص الشديد كما ونوعا لا تزال تعانيها هذه البلدان ، على حد تعبير التقرير ، الذي حاول ان يعزي ذلك الى « تركة نموذج التخطيط المركزي والذي اعطى الغلبة للاستثمار العام والمؤسسات المملوكة للدولة على حساب مبادرات وديناميكية القطاع الخاص » . كما نص التقرير متجاهلا ان معظم هذه البلدان لم تتبنى في يوم من الايام منهج التخطيط المركزي ، كالمغرب وتونس وبلدان الخليج والاردن . وان البلدان التي اعلن تبنيها هذا المنهج ، رغم جملة الملاحظات على تنفيذه ، هي التي تمتلك ، باعتراف التقرير نفسه ، بنية تحتية في المجالات المذكورة متطورة الى حد كبير عن نظيراتها في المجموعة الاولى ، مما ساهم بشكل اساسي بتنوع مصادر الدخل الوطني فيها وجعلها اكثر قدرة على مواجهة الانخفاض السريع والكبير في العائدات النفطية الذي حدث في الثمانينات .

وصفات

وختم التقرير باعادة التذكير « بوصفته » من خلال اشارته الى ان بوسع بلدان منطقة الشرق الاوسط ان تختار بين تحقيق الازدهار او عدم تحقيقه » . وان بوسعها ان تتكيف مع النمو البطيء وتدهور مستويات المعيشة او تنتهج برنامج عمل يستهدف تحقيق الازدهار بالاستناد الى ضمان تحقيق نمو سريع يتوقف على ثلاثة عوامل بالغة الاهمية على حد تعبيره . تتمثل اولا في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من اجل زيادة ثقة قطاع الاعمال وتشجيع الاستثمار الخاص ، وثانيا تعميق تحرير التجارة من اجل اسراع خطى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع نمو الصادرات غير النفطية القادرة على المنافسة . وثالثا تنفيذ اصلاحات في السياسات الاقتصادية الداخلية بهدف منح الاولوية لتنمية القطاع الخاص باعتباره محرك النمو ابتداء من تخصيص المؤسسات المملوكة للدولة ، « واصلاح » اجهزة الخدمة المدنية ، مرورا « بتحرير » القطاعات المالية وانتهاء بتبسيط اللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي واسواق العمل مع الابقاء على الاجراءات « الوقائية » .

ولكن التقرير تجاهل الاشارة الى الاكلاف الاجتماعية لمثل هذه الاجراءات ، والفئات السكانية التي تقع اعباء هذه الاكلاف على عاتقها ، بالدرجة نفسها التي تجاهل بها الاشارة الى مقارنة ما حققته هذه الوصفات في البلدان التي طبقتها ، وبالتالي حقيقة دورها في تحقيق النمو الاقتصادي السريع « يتقاسم الجميع ثماره ويكون قابلا للاستمرار » على حد تعبير التقرير ذاته ، الذي لم يشر لا من قريب او من بعيد ، الى من يقصد « بالجميع » ولا باي نسبة « يتقاسمون » ثمار النمو ، ولا الى الاساس الذي تتم بناء عليه عملية التقسيم .

الباكستان دولة نووية بعد الهند

سباق مزدوج يستنزف طاقات البلدين

■ كتب محرر الشؤون الدولية

ربما كانت احدى اهم استهدافات برنامج حرب النجوم الذي اعلنه الرئيس الامركي السابق رونالد ريغان مطلع الثمانينات استنزاف قدرات الاتحاد السوفيتي ، بدفعه الى السباق الاستراتيجي بين العملاقين ، لا تحسم معركة كسر العظم فيه الا بقضاء الواحد على الاخر ، ليس بالضرورة بعد تعرضه لهجوم نووي مباغت ، وانما بتقويض دعائمه الاقتصادية اساسا ، وبالتالي تفتيت بناه الاجتماعية . وفي غضون اقل من عقد من الزمان ، انهار الاتحاد السوفيتي . وربما لعبت دورا رئيسيا في هذا الانهيار ، وطأة الاكلاف الاقتصادية الاجتماعية لهذا السباق ، بعدما ذهب بمعظم المكتسبات التي حققها الاتحاد السوفييتي بتضحيات شعوبه طيلة ستة عقود سابقة .

الاثار الكارثية

صور الاثار للاكلاف الاجتماعية الباهظة للتسابق النووي ابان الحرب الباردة اعادها للاذهان لحاق الباكستان بالهند في سباق التسلح النووي ، رغم الفوارق الجوهرية بين المتسابقين . الا انه من المروع تشابه اثارهما ونتائجهما . الاربما تكون احدى ابرز استهدافات اشهار البرنامج النووي الهندي دفع الباكستان (وربما دول اخرى) الى سباق لاستنزاف قدراتها الاقتصادية سيترك بالضرورة اثاره على بنيتها الاجتماعية ، ما سيضع مستقبل الباكستان (وربما المنطقة باسرها) موضع شكوك لا يمكن تجاهلها . وبالتالي فان اسلام اباد بالقيامها على اجراء تفجيرات نووية بعد التفجيرات الهندية تكون فعلت بالضبط ما تريده نيودلهي .

وبالتاكيد فان اعتبارات عديدة تسهل تلمس الاثار الكارثية لهذا التسابق . في منتصف السبعينات تنبا ذو الفقار علي بوتو بامتلاك بلاده القنبلة النووية « حتى لو اضطر ابناؤها لاكل العشب » . وان هذه النبوءة بشقيها كانت مستندة الى رؤيته لطموحات بلاده وقدراتها في الوقت نفسه . وهي لم تعكس واقع الباكستان وحدها ، بل لها ان تشمل الهند ايضا ، اذا ما اخذنا بالاعتبار انطلاق السباق بينهما والذي بالتاكيد ستكون حصيلة مرعبة عليهما ، اذ ان بنائهما الاقتصادية ـ الاجتماعية من الضعف بما لا يؤهلها لاحتمال اكلاف البرامج النووية والمضي قدما فيها .

تنفيذ قسري

فمن ناحية اولى لم يكن هذا البرنامج تتويجا لتقدم علمي وتقني شامل بل جاء تنفيذه قسريا . ومن ناحية ثانية مهما قيل في نيودلهي واسلام اباد عن القدرات الذاتية فان المساعدات التي تلقاها البرنامجان طوال عقدين لعبت دورا رئيسيا في رؤيتهما النور ولا زالت تلعب الدور المقرر في المضي قدما في مراحله اللاحقة ، في وقت تفتقر فيه كل من الهند والباكستان الى الاستراتيجية اللازمة لتوظيف الاسلحة النووية الى جانب افتقارهما الى نظم الامن والسلامة والاجراءات ذات الصلة بالدفاع المدني ، فضلا عن مستوجبات ما بعد صنع القنابل النووية من تخزين وصيانة وحراسة ، وهي مستوجبات باهظة التكاليف على الاصعدة الاقتصادية والامنية والبيئية . وعلى خلاف الاسلحة التقليدية فان غض النظر عن هذه التكاليف او تجاهلها من شانه ان يتسبب بكارثة انسانية حتى لو جرى امتلاك اسلحة الفصل والفعل ، ناهيك عن تكاليف هذا الامتلاك لاحقا والتي ستدفع لان يصبح خيار الصفر مطلبا لاسلام اباد كما هو لنيودلهي بعد تطيير مئات مليارات الدولارات في الهواء . اذ تشير المعلومات ان كلا من الهند والباكستان انفقتا سنويا ، حوالي ثلاثة مليارات دولار على الابحاث العسكرية ، ونصف مليار اخر على ابحاث الطاقة النووية . وتجاوز اجمالي الانفاق العسكري السنوي ١٣ مليار دولار فيما تجاوز الانفاق على البرنامج النووي ٧٠ مليار دولار .

التخلف واسبابه

ومما لاشك فيه ان انفاقا بهذا الحجم كان سببا مباشرا وراء التخلف الذي تعانيه البلدان حيث لا يزيد دخل الفرد السنوي فيهما عن ٣٥٠ دولارا ، وفيهما نصف فقراء العالم ممن يعيشون تحت خط الفقر ، بما يعنيه ذلك من انه بانتماء الدولتين الى نادي البلدان النووية يكون النصف الاول من نبوءة بوتو قد تحقق . الا انهما بهذا الانتماء تكون الدولتان دخلتا دائرة الحاق الهزيمة بالذات ، والتي لا تؤدي الا المزيد من المخاطر ، بتحويل ايرادات ومصادر دخلهما على الانفاق على سباق التسلح بدلا من انفاقها على التنمية الاقتصادية ، مما يمهد لتحقق النصف الثاني من النبوءة بان تاكل شعوبهما العشب . وهو وضع مرعب الى الحد الذي يفقد فيه النقاش حول الحق في امتلاك القنبلة النووية معناه ، ويصبح غير ذي جدوى ، تحديدا وان حجم الاكلاف الاقتصادية ـ الاجتماعية للوصول الى هذا الحق خرج عن نطاق من التوقعات ، بل يمكن تلمسه في تصريحات واجراءات المسؤولية في نيودلهي واسلام اباد على السواء .

ففي الخطاب المتلفز الذي اعلن فيه رئيس الوزراء الباكستاني اجراء التفجيرات النووية الباكستانية قال ان حكومة بلاده كانت على مفترق طرق ، وهي اختارت التضحية مفضلة القلب والعقل على المعدة داعيا الباكستانيين الى شد الاحزمة على البطون ، واعلن حال الطوارئ في البلاد وفرض اجراءات وقيود على الحسابات المصرفية للحؤول دون سحب المدخرات والودائع من العملات الصعبة من المصارف التجارية المقدرة بنحو ٩ مليارات دولار ، منها ٧ مليارات هي مدخرات الباكستانيين ، فضلا عن اكثر من ٣ مليارات كاوراق نقدية او شيكات قيد التداول في الاسواق . في وقت لا يتجاوز فيه احتياطي النقد الاجنبي في المصرف المركزي ٢ر١ مليار دولار ، تحسبا للعقوبات الاقتصادية التي فرضت فيما بعد على غرار تلك المفروضة على الهند ، والتي من شان اثارها ان تكون اكثر تدميرا للاقتصاد الباكستاني مما قد تتركه على الاقتصاد الهندي ، اذ ان نصف دخل الميزانية السنوية للباكستان ياتي من قروض ومساعدات اجنبية ، بالتحديد امريكية ويابانية تقدر بمئات ملايين الدولارات ، في وقت تتجاوز فيه الديون الخارجية ٣٠ مليارا من الدولارات ، تزيد اعباء خدمتها السنوية عن ٦ مليارات ، اضافة الى ٥ر٢ مليار دولار من النقد الاجنبي ، ستكون اسلام اباد بحاجة اليها سنويا لمواجهة الاثار المباشرة للعقوبات الاجنبية التي اعلنت حتى الان .

الأهالي

رئيس التحرير المسؤول
سالم النحاس

مدير التحرير
عليان عليان